

جامعة ميدأوشن



كلية الإدارة

تخصص إدارة أعمال

أثر الحوافز الاستثمارية على قرار توطين الاستثمار ورفع تنافسية
المملكة: دراسة ميدانية على المستثمرين في القطاع الخاص بالمملكة
العربية السعودية

إعداد الطالب/ فيصل بن عبدالمحسن الصالح

٢٥٣٠٠٢٩٧٧

المشرف الثاني/

د.فايز جراد

المشرف الرئيسي/

د. الفيصل عبد الحميد

العام الدراسي:

٢٠٢٦ - ١٤٤٨

الحمد لله الذي

إِهْدَاء

إلى كل روح زرعت في داخلي الأمل، ولو بكلمة عابرة.

إلى كل خطوة كانت بداية لحلم أكبر.

إلى من جعلوا للعلم قيمة، وللنجاح معنى، وللإنجاز طعمًا مختلفًا.

إلى كل من ألهمني أن الاستمرار هو سر الوصول.

إلى أصحاب البصمات الجميلة في حياتي، وإن لم تجمعني بهم الطرق طويلاً.

إلى كل تجربة صنعت مني شخصاً أقوى وأكثر إصراراً.

إلى المستقبل الذي أنتظره بثقة.

إلى الطموح الذي لا تحده حدود.

إلى كل قلب تمنى لي الخير بصدق.

أهدي هذا الإنجاز بكل حب وتقدير.

شكر ونفقات

ليس بعد التمام أجمل من الحمد، فالحمد لله والشكر له كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه وكما ينبغي لجزيل فضله وعظيم إحسانه على ما أنعم به على من إتمام هذا البحث.

ثم أنه لا يسعني الا أن أشيد بالفضل و أقرب بالمعروف لكل من ساهم في إنجاز هذا البحث. كل الشكر للجهات التي دعمتني وساعدتني وخصتني بالتوجيه والتصويب لإتمام بحثي على الوجه الصحيح.

كما أتقدم بالشكر لمن كان لتوجيهاتهم الدور الكبير في إنجاز هذا المشروع وكل من مد لي يد العون من قريب وبعيد ولو بدعوة بظهر الغيب، بارك الله فيهم جميعاً وجزاهم الله عني الجزاء الأوفى وأسأل الله أن ينفع بهذا البحث على قدر العناء فيه وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم إنه على ذلك لقادر.

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الحوافز الاستثمارية بأبعادها الأربعة المتمثلة في الحوافز الضريبية، والحوافز المالية، والحوافز التنظيمية والتشريعية، وحوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية، على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ظل مستهدفات رؤية ٢٠٣٠. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتمّ توظيف الاستبانة أداةً رئيسية لجمع البيانات، حيث وُزعت على عينة ميسّرة من المستثمرين الأجانب العاملين في السوق السعودي، وبلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (٣٦٤) استبانة. وعولجت البيانات إحصائياً باستخدام برنامج SPSS، من خلال تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد ومعامل ارتباط بيرسون ومعامل ألفا كرونباخ. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للحوافز الاستثمارية بأبعادها مجتمعةً على قرار التوطين الاستثماري، إذ فسّرت أبعاد المتغير المستقل ما نسبته ٧٦.٤٪ من التباين في المتغير التابع، وجاءت حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية في مقدمة الأبعاد تأثيراً، تليها الحوافز التنظيمية والتشريعية، ثم الحوافز المالية، فالحوافز الضريبية. وأوصت الدراسة بضرورة تبني مقاربة منظومية متكاملة في تصميم الحوافز الاستثمارية، وتعميق الإصلاحات التشريعية، وربط الحوافز المالية بمؤشرات أداء قابلة للقياس، ومعالجة التفاوت الإقليمي في استقطاب الاستثمار، وتعزيز العلامة الوطنية للمملكة بوصفها وجهةً استثمارية متميزة.

الكلمات المفتاحية: الحوافز الاستثمارية، قرار التوطين الاستثماري، المستثمر الأجنبي، المملكة العربية السعودية، رؤية ٢٠٣٠.

قائمة المحتويات

أ.....	بسم الله الرحمن الرحيم
ب.....	الإهداء
ج.....	الشكر والتقدير
ه.....	قائمة المحتويات
ح.....	قائمة الجداول
١.....	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
١.....	١.١ المقدمة
٢.....	٢.١ مشكلة الدراسة
٣.....	٣.١ أهداف الدراسة
٤.....	٤.١ أسئلة الدراسة
٥.....	٥.١ فروض الدراسة
٥.....	٦.١ أهمية الدراسة
٧.....	٧.١ الدراسات السابقة:
١٤.....	٨.١ الفجوة البحثية
١٥.....	٩.١ المنطلقات النظرية للدراسة
١٨.....	١٠.١ المنهجية وطرق البحث:
١٩.....	١١.١ مجتمع وعينة الدراسة
١٩.....	١٢.١ مصادر جمع البيانات
٢٠.....	١٣.١ أداة الدراسة
٢١.....	١٤.١ الأساليب الإحصائية المستخدمة
٢٢.....	١٥.١ حدود الدراسة
٢٤.....	الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة
٢٤.....	المبحث الأول: الحوافز الاستثمارية (المتغير المستقل)

٢٤	١.١.٢ تمهيد.....
٢٤	٢.١.٢ مفهوم الحوافز الاستثمارية.....
٢٦	٣.١.٢ أهمية الحوافز الاستثمارية.....
٢٨	٤.١.٢ أهداف الحوافز الاستثمارية.....
٢٩	٥.١.٢ أبعاد الحوافز الاستثمارية.....
٣٣	٦.١.٢ استراتيجيات تفعيل الحوافز الاستثمارية.....
٣٤	المبحث الثاني: قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي.....
٣٤	١.٢.٢ تمهيد.....
٣٤	٢.٢.٢ مفهوم قرار التوطين الاستثماري.....
٣٦	٣.٢.٢ أهمية قرار التوطين الاستثماري.....
٣٨	٤.٢.٢ أهداف دراسة قرار التوطين الاستثماري.....
٣٩	٥.٢.٢ أبعاد قرار التوطين الاستثماري.....
٤٠	٦.٢.٢ استراتيجيات قرار التوطين الاستثماري.....
٤٢	الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها الميدانية.....
٤٢	١.٣ تمهيد.....
٤٢	٢.٣ منهج الدراسة.....
٤٢	٣.٣ مجتمع الدراسة وعينتها.....
٤٤	٤.٣ أداة الدراسة.....
٤٥	٥.٣ صدق وثبات أداة الدراسة.....
٤٦	٦.٣ مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.....
٤٧	٧.٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة.....
٤٩	الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار الفروض.....
٤٩	١.٤ تمهيد.....
٤٩	٢.٤ تحليل البيانات الديموغرافية والتنظيمية.....
٥١	٣.٤ التحليل الوصفي لاستجابات أفراد العينة.....

٥٦	٤.٤ اختبار فروض الدراسة
٦٣	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
٦٣	١.٥ تمهيد
٦٣	٢.٥ نتائج الدراسة
٦٧	٣.٤ توصيات الدراسة
٦٩	٤.٤ الدراسات المستقبلية المقترحة
٧٠	Abstract
٧١	المراجع
٧٦	الملاحق
٧٧	استمارة استبيان

قائمة الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
٤٤	جدول رقم (٣ - ١): توزيع استبانات الدراسة على المستثمرين الأجانب	١.
٤٦	جدول رقم (٣ - ٢): معاملات ارتباط فقرات الأبعاد بالدرجة الكلية للبُعد	٢.
٤٧	جدول رقم (٣ - ٣): معاملات ثبات ألفا كرونباخ لأبعاد الدراسة	٣.
٤٨	جدول رقم (٣ - ٤): مصفوفة الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع (ن = ٣٦٤)	٤.
٥٠	جدول رقم (٤ - ١): التوزيع التكراري لخصائص عينة الدراسة (ن = ٣٦٤)	٥.
٥٢	جدول رقم (٤ - ٢): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد الحوافز الضريبية	٦.
٥٣	جدول رقم (٤ - ٣): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد الحوافز المالية	٧.
٥٤	جدول رقم (٤ - ٤): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد الحوافز التنظيمية والتشريعية	٨.
٥٥	جدول رقم (٤ - ٥): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية	٩.
٥٦	جدول رقم (٤ - ٦): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات قرار التوطين الاستثماري	١٠.
٥٧	جدول رقم (٤ - ٧): الترتيب التنازلي لأبعاد المتغير المستقل	١١.
٥٨	جدول رقم (٤ - ٨): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر أبعاد الحوافز الاستثمارية على قرار التوطين الاستثماري	١٢.

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
٦٠	جدول رقم (٤ - ٩): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر الحوافز الضريبية على قرار التوطين الاستثماري	١٣.
٦١	جدول رقم (٤ - ١٠): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر الحوافز المالية على قرار التوطين الاستثماري	١٤.
٦٢	جدول رقم (٤ - ١١): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر الحوافز التنظيمية والتشريعية على قرار التوطين الاستثماري	١٥.
٦٣	جدول رقم (٤ - ١٢): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية على قرار التوطين الاستثماري	١٦.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

١.١ المقدمة

يشهد الاقتصاد العالمي المعاصر تحولات هيكلية عميقة أفرزت بيئة تنافسية حادة بين الدول لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر ركيزة أساسية في استراتيجيات التنمية الاقتصادية بوصفه قناة رئيسية لنقل التكنولوجيا والمعرفة وتوفير فرص العمل وتعزيز الإنتاجية. وفي ظل هذا التنافس المتزايد، تسعى الحكومات إلى تطوير أدوات السياسة متنوعة لتحسين جاذبية أسواقها، وتُعدّ الحوافز الاستثمارية من أبرز هذه الأدوات التي تُوظّفها الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، إذ أظهر مسح منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن جميع الدول الأعضاء البالغ عددها ٣٥ دولة تُقدّم نوعاً واحداً على الأقل من حوافز الاستثمار ضمن استراتيجياتها لترويج الاستثمار (Kronfol & Steenbergen, 2024).

وتتخذ الحوافز الاستثمارية أشكالاً متعددة تتراوح بين الحوافز الضريبية كالإعفاءات والتخفيضات الجمركية، والحوافز المالية كالمنح المباشرة والقروض الميسّرة، والحوافز التنظيمية والتشريعية كتبسيط إجراءات التراخيص وحماية حقوق الملكية الفكرية، وصولاً إلى حوافز البنية التحتية كالمناطق الاقتصادية الخاصة والمدن الصناعية. وقد أثبتت الأدبيات أن الحوافز الحقيقية غير الضريبية كالمنح النقدية وتدريب العمالة وتوفير الأراضي تمتلك قدرة فعلية على التأثير في قرارات توطین الشركات الأجنبية من خلال تخفيف حالة عدم تماثل المعلومات التي يواجهها المستثمر الأجنبي عند دخول سوق جديد (Katitas & Pandya, 2024).

ويُمثّل قرار التوطين الاستثماري المحصلة النهائية لتفاعل مجموعة معقدة من المحددات التي يقيّمها المستثمر الأجنبي عند المفاضلة بين المواقع البديلة، وتشمل هذه المحددات عوامل بيئة الأعمال الخارجية كالعوامل الجغرافية والبنية التحتية والبيئة الاجتماعية والسياسية والإطار القانوني والتشريعي والعوامل الاقتصادية، وهي عوامل تتباين في درجة تأثيرها من بيئة استثمارية إلى أخرى (سميح، ٢٠٢٢).

كما أن مستوى التنافسية الإقليمية والوطنية يلعب دوراً جوهرياً في توجيه تدفقات الاستثمار، حيث تؤكد الأدبيات وجود علاقة تبادلية بين مؤشرات التنافسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يسهم تحسن التنافسية في استقطاب الاستثمارات التي تُعزّز بدورها القدرة التنافسية للاقتصاد (المصري وصبيح، 2025).

و تبرز أهمية دراسة العلاقة بين الحوافز الاستثمارية وقرار التوطين، إذ إن فهم الكيفية التي تؤثر بها أبعاد الحوافز المختلفة في توجيه قرارات المستثمرين الأجانب يُعدّ مدخلاً علمياً وعملياً لتطوير السياسات الاستثمارية الوطنية. وتزداد هذه الأهمية في سياق الدول التي تمر بمراحل تحوّل اقتصادي كبرى، حيث يتطلب تحقيق المستهدفات الاستراتيجية توجيه الموارد نحو الحوافز الأكثر فاعلية في ظل ما تكشفه البيانات من فجوة بين الطموحات والتدفقات الفعلية. (Binkhamis et al., 2025)

وانطلاقاً مما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى قياس أثر الحوافز الاستثمارية بأبعادها الأربعة (الحوافز الضريبية، الحوافز المالية، الحوافز التنظيمية والتشريعية، حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية) على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠، بما يسهم في تقديم إطار تحليلي متكامل يُمكن صانعي القرار من تعزيز جاذبية المملكة الاستثمارية وتحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للاستثمار.

٢.١ مشكلة الدراسة

تشهد البيئة الاقتصادية الدولية تنافساً متصاعداً بين الدول لاستقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يُعدّ من أبرز محركات النمو الاقتصادي ونقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية. وفي خضم هذا التنافس، تلجأ الحكومات إلى تقديم حزم متنوعة من الحوافز الاستثمارية كأداة استراتيجية للتأثير على قرارات التوطين الاستثماري للشركات الأجنبية وتوجيهها نحو أسواقها المحلية. غير أن الأدبيات الأكاديمية تكشف عن جدل قائم حول مدى فاعلية هذه الحوافز في التأثير الحقيقي على قرار التوطين، إذ تشير بعض الدراسات كدراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Kronfol & Steenbergen, 2024) إلى أن وكالات ترويج الاستثمار في الدول المتقدمة لا تعتبر الحوافز عاملاً حاسماً في قرارات التوطين مقارنة بعوامل أخرى كجودة البنية التحتية والبيئة القانونية، بينما تؤكد دراسات أخرى كدراسة (Katitas & Pandya, 2024) أن الحوافز الحقيقية غير الضريبية تمتلك قدرة فعلية على جذب الاستثمار الأجنبي من خلال تخفيف فجوات عدم تماثل المعلومات.

و تبنت المملكة العربية السعودية في إطار رؤية ٢٠٣٠ استراتيجية طموحة لتنويع مصادر الدخل الوطني والحد من الاعتماد على العائدات النفطية، حيث حددت الاستراتيجية الوطنية للاستثمار هدفاً يتمثل في رفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ٣٨٨ مليار ريال سعودي بحلول عام ٢٠٣٠. ولتحقيق هذا المستهدف، أطلقت المملكة حزمة واسعة من الإصلاحات التشريعية والحوافز الاستثمارية شملت تعديل نظام الاستثمار الأجنبي، وإنشاء مناطق اقتصادية خاصة، وتقديم إعفاءات ضريبية وجمركية، وتبسيط إجراءات التراخيص. بيد أن الواقع يكشف عن فجوة ملحوظة بين المستهدفات المرسومة والتدفقات الفعلية، إذ تشير بيانات الهيئة العامة للإحصاء إلى أن معدل النمو السنوي الفعلي للاستثمار الأجنبي يبلغ نحو ١٠%، وهو ما يجعل التوقعات بحلول عام ٢٠٣٠ تقف عند حدود ١٥ مليار دولار فقط وفقاً لدراسة (Binkhamis et al., 2025)، مما يطرح تساؤلات جوهرية حول مدى كفاية الحوافز المقدمة وفعاليتها في التأثير على قرارات التوطين.

وعليه، تتبلور مشكلة الدراسة في الحاجة العلمية والعملية الماسة إلى بناء نموذج تحليلي متكامل يقيس أثر الحوافز الاستثمارية بأبعادها الأربعة (الحوافز الضريبية، الحوافز المالية، الحوافز التنظيمية والتشريعية، حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية) على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية، ويحدد الأهمية النسبية لكل بُعد ودرجة إسهامه في تفسير التباين في هذا القرار، بما يمكن صانعي السياسات من توجيه الموارد نحو الحوافز الأعلى فاعلية وتصحيح مسار منظومة الحوافز لتحقيق المستهدفات الاستراتيجية لرؤية 2030 وتتمحور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما أثر الحوافز الاستثمارية بأبعادها (الحوافز الضريبية، الحوافز المالية، الحوافز التنظيمية والتشريعية، حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية) على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية؟

٣.١ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر الحوافز الاستثمارية بأبعادها (الحوافز الضريبية، الحوافز المالية، الحوافز التنظيمية والتشريعية، حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية) على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠.

تتفرع من الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

- ✗ التعرف على أثر الحوافز الضريبية على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية.
- ✗ قياس أثر الحوافز المالية على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية.
- ✗ تحديد أثر الحوافز التنظيمية والتشريعية على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية.
- ✗ تحليل أثر حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية.
- ✗ بناء نموذج متكامل يوضح العلاقات السببية بين أبعاد الحوافز الاستثمارية وقرار التوطين الاستثماري، وتحديد التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لكل بُعد.
- ✗ تقديم إطار مقترح لتطوير منظومة الحوافز الاستثمارية في المملكة العربية السعودية بما يعزز جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة ويحقق مستهدفات رؤية ٢٠٣٠.

٤.١ أسئلة الدراسة

السؤال الرئيسي

ما أثر الحوافز الاستثمارية (بأبعادها) الحوافز الضريبية، الحوافز المالية، الحوافز التنظيمية والتشريعية، حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية) على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية؟

الأسئلة الفرعية

- ✗ ما أثر الحوافز الضريبية على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية؟
- ✗ ما أثر الحوافز المالية على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية؟
- ✗ ما أثر الحوافز التنظيمية والتشريعية على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية؟

✕ ما أثر حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية؟

✕ ما النموذج الأمثل للعلاقات السببية بين أبعاد الحوافز الاستثمارية مجتمعة وقرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة؟

٥.١ فروض الدراسة

الفرض الرئيسي

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للحوافز الاستثمارية بأبعادها (الحوافز الضريبية، الحوافز المالية، الحوافز التنظيمية والتشريعية، حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية) على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية.

الفروض الفرعية

- الفرض الفرعي الأول: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للحوافز الضريبية على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية.
- الفرض الفرعي الثاني: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للحوافز المالية على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية.
- الفرض الفرعي الثالث: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للحوافز التنظيمية والتشريعية على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية.
- الفرض الفرعي الرابع: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لحوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية.

٦.١ أهمية الدراسة

الأهمية العلمية (النظرية)

تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية من عدة اعتبارات جوهرية تُثري المعرفة الأكاديمية في هذا

المجال:

- تسهم الدراسة في سد فجوة بحثية واضحة في الأدبيات العربية والأجنبية المتعلقة بالعلاقة بين الحوافز الاستثمارية بأبعادها المتعددة وقرار التوطين الاستثماري، إذ إن معظم الدراسات السابقة ركزت على بُعد واحد من أبعاد الحوافز (كالحوافز الضريبية) دون تناول الأبعاد الأربعة مجتمعة في نموذج تحليلي متكامل.
- تقدم الدراسة إطاراً نظرياً شاملاً يدمج بين عدة نظريات مفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، كنظرية المزايا الانتقائية (OLI) لدانينغ ونظرية الموقع الاستثماري ونظرية عدم تماثل المعلومات، وتوظفها في تفسير أثر الحوافز على قرار التوطين بما يوفر رؤية تكاملية لم تتوافر في الدراسات السابقة.
- تُثري الدراسة الأدب النظري المتعلق بمحددات التوطين الاستثماري من خلال تطوير نموذج بحثي يُحدد العلاقات السببية المباشرة وغير المباشرة بين الحوافز الاستثمارية وقرار التوطين، وهو ما يُشكل إضافة منهجية يمكن للباحثين البناء عليها في دراسات لاحقة.
- تتميز الدراسة بتناولها للسياق السعودي في مرحلة تحوّل اقتصادي جوهري (رؤية ٢٠٣٠)، مما يوفر بيانات وتحليلات حديثة تعكس واقع التجربة السعودية في استقطاب الاستثمار الأجنبي، وهو ما يُعدّ مرجعاً أكاديمياً قيماً للباحثين في مجالات الاقتصاد والإدارة والسياسات العامة.
- تسهم الدراسة في بناء أداة قياس علمية محكمة لقياس أبعاد الحوافز الاستثمارية وقرار التوطين الاستثماري، مصممة وفقاً لخصوصية بيئة الاستثمار في المملكة العربية السعودية، وهو ما يمكن أن يُستخدم من قبل الباحثين في دراسات مقارنة مستقبلية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي أو المنطقة العربية.
- تفتح الدراسة آفاقاً بحثية جديدة من خلال تحديد المتغيرات الديموغرافية والتنظيمية (جنسية المستثمر، حجم الاستثمار، القطاع، سنوات الخبرة) كمتغيرات وسيطة أو معدّلة، مما يُتيح للباحثين مستقبلاً التعمق في دراسة تأثير هذه المتغيرات على العلاقة بين الحوافز والتوطين.

الأهمية العملية (التطبيقية)

تكتسب هذه الدراسة أهمية تطبيقية بالغة تنبع من ارتباطها المباشر بالواقع الاقتصادي والاستثماري في

المملكة العربية السعودية:

- تقدم الدراسة نتائج وتوصيات عملية لصانعي القرار في الجهات الحكومية المعنية بالاستثمار (وزارة الاستثمار، الهيئة العامة للاستثمار، هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة) حول أكثر أبعاد الحوافز تأثيراً في جذب المستثمر الأجنبي، مما يُمكنهم من توجيه الموارد والسياسات نحو الأبعاد الأعلى فاعلية.
- تساعد الدراسة في تقييم مدى نجاح منظومة الحوافز الاستثمارية الحالية في المملكة من وجهة نظر المستثمرين الأجانب أنفسهم، وهو ما يوفر تغذية راجعة واقعية تُمكن من تطوير هذه المنظومة وسد الثغرات فيها بناءً على تجارب المستثمرين الفعليين.
- تسهم نتائج الدراسة في دعم مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للاستثمار التي تستهدف رفع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ٣٨٨ مليار ريال بحلول عام ٢٠٣٠، من خلال تحديد أولويات التطوير في منظومة الحوافز بما يتوافق مع توقعات واحتياجات المستثمرين الدوليين.
- توفر الدراسة معلومات تطبيقية قيمة للمستثمرين الأجانب الحاليين والمحتملين حول طبيعة الحوافز المتاحة في المملكة ومدى ملاءمتها لاحتياجاتهم الاستثمارية، مما يسهم في تحسين عملية اتخاذ قرار التوطين وتقليل حالة عدم اليقين المصاحبة لدخول السوق السعودي.
- تقدم الدراسة أساساً عملياً لإجراء مقارنات معيارية (Benchmarking) بين الحوافز الاستثمارية السعودية وتلك المقدمة في الدول المنافسة على استقطاب الاستثمار الأجنبي في المنطقة (الإمارات، البحرين، عُمان)، مما يساعد على تعزيز الميزة التنافسية للمملكة.
- تسهم الدراسة في تطوير استراتيجيات التسويق الاستثماري للمملكة من خلال الكشف عن الأبعاد التي يُوليها المستثمرون الأجانب أهمية أكبر، وهو ما يُمكن وكالات ترويج الاستثمار من تصميم حملات تسويقية أكثر استهدافاً وفاعلية.
- تقدم الدراسة توصيات تفصيلية لتطوير المناطق الاقتصادية الخاصة والمدن الصناعية في المملكة بناءً على تقييم المستثمرين لحوافز البنية التحتية، مما يساعد في تحسين الخدمات والمرافق المقدمة وزيادة معدلات الإشغال والاستثمار فيها.

٧.١ الدراسات السابقة:

© دراسة السيد (٢٠٢١): "تأثير الحوافز الضريبية على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر"

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الحوافز الضريبية بأبعادها (الحوافز الجمركية، ضريبة المبيعات، الإعفاءات الضريبية، التخفيضات، الحوافز التصديرية، نظام الدوريك، السماح المؤقت، ضريبة المبيعات بسعر صفر، والمناطق الحرة) على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في استعراض الأدبيات النظرية والتشريعية. وتكونت عينة الدراسة من النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالحوافز الضريبية في مصر. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الحوافز الضريبية المتنوعة تمثل أداة فعالة يمكن توظيفها لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن هناك علاقة إيجابية بين تنوع الحوافز الضريبية وزيادة تدفقات الاستثمار. وأوصت الدراسة بضرورة تبسيط الإجراءات المتعلقة بالحصول على الحوافز الضريبية وتعزيز الشفافية في تطبيقها لزيادة جاذبية المناخ الاستثماري.

❶ دراسة بوخدوني وقاسي (٢٠٢٢): "أثر التنافسية الجبائية المشروعة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التنافسية الجبائية المشروعة بأبعادها (التنافسية الضريبية غير الضارة، الإطار القانوني الدولي، التهرب والاحتيايل الضريبي، والتمييز بين المنافسة الضارة وغير الضارة) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مع دراسة حالة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري. وتكونت عينة الدراسة من بيانات السياسات الجبائية الجزائرية والتشريعات الضريبية ذات الصلة بجذب الاستثمار الأجنبي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن غياب إطار قانوني دولي موحد يحكم التنافسية الجبائية يؤدي إلى ظواهر سلبية كالتهرب الضريبي والمنافسة الضريبية الضارة بين الدول، وأن التنافسية الجبائية المشروعة يمكن أن تكون أداة فعالة لجذب الاستثمار شريطة التمييز بين المنافسة الضارة وغير الضارة. وأوصت الدراسة بتطوير إطار تنظيمي جبائي متوازن يعزز الجاذبية الاستثمارية دون الإضرار بالقاعدة الضريبية الوطنية.

❷ دراسة سميج (٢٠٢٢): "محددات بيئة الأعمال الخارجية وأثرها في قرار الاستثمار: دراسة تطبيقية على منشآت الأعمال اليمنية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات بيئة الأعمال الخارجية بأبعادها (العوامل الجغرافية والطبيعية، البنية التحتية والنقل، البيئة الاجتماعية والسياسية، الإطار القانوني والتشريعي، العوامل الاقتصادية، العوامل التنظيمية والإدارية، والعوامل المعرفية والتقنية) وأثرها في قرار الاستثمار في منشآت الأعمال اليمنية.

واستخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي الاستقرائي مع التصميم الوصفي التحليلي، واعتمدت الاستبانة كأداة رئيسية (مقياس ليكرت الخماسي). وتكونت عينة الدراسة من ٢٢٠ رجل أعمال ومستثمر في مدينة عدن، وبلغت الاستجابات الصالحة للتحليل ١٨١ استجابة تم تحليلها باستخدام برنامج SPSS. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين، وأن ترتيب المحددات من الأكثر تأثيراً إلى الأقل هو: العوامل الجغرافية والبنية التحتية أولاً، ثم البيئة الاجتماعية والسياسية، فالإطار القانوني، فالعوامل الاقتصادية، فالعوامل التنظيمية، وأخيراً العوامل المعرفية والتقنية. وأوصت الدراسة بتطوير البنية التحتية وتحسين البيئة القانونية والأمنية لتعزيز قرارات الاستثمار.

● دراسة المالكي (٢٠٢٢): "الحوافز التشجيعية للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية ٢٠٣٠م"

هدفت الدراسة إلى التعرف على الحوافز التشجيعية المقدمة للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية بأبعادها (الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي، التعريف النظامي للاستثمار الأجنبي، تطور أنظمة الاستثمار الأجنبي، وآليات تسوية منازعات الاستثمار) وفقاً لرؤية ٢٠٣٠. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تحليل النصوص النظامية والتشريعية ذات الصلة. وتكونت عينة الدراسة من الأنظمة واللوائح والتشريعات السعودية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المنظم السعودي أولى اهتماماً متزايداً بتقديم حوافز استثمارية متنوعة، إلا أن هذه الحوافز جاءت متعددة ومتفرقة وتفتقر إلى إطار تنظيمي موحد يجمعها. وأوصت الدراسة بضرورة إصدار تنظيم مستقل خاص بالحوافز الاستثمارية، وإنشاء جهة مستقلة تتولى الإشراف على تنفيذ هذه الحوافز ومتابعتها لضمان فاعليتها في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

● دراسة الزيابي (٢٠٢٣): "الإصلاحات التشريعية الحديثة في المملكة العربية السعودية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإصلاحات التشريعية الحديثة بأبعادها (التعديلات النظامية، الأطر القانونية الجديدة، ضمانات الاستثمار، وحوافز بيئة الأعمال) ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة العربية السعودية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تحليل النصوص التشريعية والأنظمة الحديثة ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي. وتكونت عينة الدراسة من الأنظمة والتشريعات السعودية

المستحدثة والمعدلة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الإصلاحات التشريعية الحديثة في المملكة أسهمت بشكل ملموس في تحسين بيئة الاستثمار وزيادة جاذبيتها للمستثمرين الأجانب، وأن هناك تطوراً ملحوظاً في البنية التنظيمية للاستثمار يتوافق مع مستهدفات رؤية ٢٠٣٠. وأوصت الدراسة بمواصلة تحديث الأنظمة التشريعية وتبسيط إجراءات التقاضي وتسوية المنازعات الاستثمارية وتعزيز الشفافية المؤسسية لضمان استمرارية تدفق الاستثمارات.

● دراسة عمران (٢٠٢٤): "الحوافز الضريبية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الحوافز الضريبية بأبعادها (الإعفاءات الضريبية، التخفيضات الجمركية، الحوافز الموجهة للتصدير، ونظام المناطق الحرة) في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة العربية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على تحليل البيانات الاقتصادية والسياسات الضريبية المقارنة بين مجموعة من الدول العربية. وتكونت عينة الدراسة من بيانات اقتصادية وتشريعية لعدد من الدول العربية خلال فترة زمنية محددة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الحوافز الضريبية السخية في الدول العربية تؤدي إلى فقدان ما يقارب ٦٠% من العائدات الضريبية المحتملة على الشركات، دون أن تحقق بالضرورة زيادة ملموسة في نشاط الشركات متعددة الجنسيات. وأوصت الدراسة بضرورة إعادة تقييم السياسات الضريبية التحفيزية في المنطقة العربية والتوجه نحو حوافز أكثر استهدافاً وفعالية ترتبط بأهداف تنموية واضحة بدلاً من الإعفاءات الشاملة التي تُضعف القاعدة الضريبية.

● دراسة Katitas & Pandya (2024): "Investment Incentives Attract Foreign Direct Investment: Evidence from the Great Recession"

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير حوافز الاستثمار الحقيقية (غير الضريبية) بأبعادها (المنح النقدية، تدريب العمالة، توفير الأراضي، وتطوير البنية التحتية) على قرارات توطين الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الركود الكبير (٢٠٠٩-٢٠١١). واستخدمت الدراسة المنهج الكمي التجريبي باستخدام نموذج المتغيرات الأدائية (IV) ونموذج الانحدار اللوجستي المتعدد (Multinomial Logit). وتكونت عينة الدراسة من بيانات ٣٩٦ مقاطعة أمريكية استقبلت استثمارات أجنبية مباشرة خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، منها ٢٢٩ مقاطعة (58%) كانت مقاطعات جديدة لم تستقبل

استثمارات سابقاً. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الحوافز الحقيقية تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تخفيف حالة عدم تماثل المعلومات، حيث أدى كل مليون دولار إضافي من التحفيز إلى إنفاق نحو ١٧٠ ألف دولار إضافي على الحوافز الحقيقية، بينما لم يكن للحوافز الضريبية أي تأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي. وأوصت الدراسة بتوجيه السياسات نحو الحوافز الحقيقية المرتبطة بالموقع عندما تكون فجوات المعلومات حادة.

🕒 **Elimam & Alattas (2024): "A Dynamic Analysis of Sustainable Economic Growth and FDI Inflow in Saudi Arabia Using ARDL Approach and VECM Technique"**

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بأبعادها (النمو الاقتصادي المستدام، الانفتاح التجاري، سعر الصرف الرسمي، فاعلية الحكومة، التضخم، ريع النفط، انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، والنمو الاقتصادي الحقيقي) في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٢٣. واستخدمت الدراسة منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وتقنية نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM). وتكونت عينة الدراسة من بيانات سلاسل زمنية سنوية للاقتصاد السعودي تمتد على ٤٤ عاماً. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي المستدام يؤثر إيجابياً على الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل بمعامل 0.201، وأن ارتفاع سعر الصرف يزيد الاستثمار بمقدار ٦.٩٢١ وحدة، بينما يؤدي التضخم وريعي النفط إلى انخفاض الاستثمار. وأوصت الدراسة بإعادة تقييم سياسات الانفتاح التجاري والبنية التحتية وتعزيز فاعلية الحكومة والمسؤولية البيئية.

🕒 **Kronfol & Steenbergen (2024): "The Role of Incentives in Investment Promotion: Trends and Practices in OECD Member Countries"**

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور حوافز الاستثمار بأبعادها (الحوافز الضريبية، الحوافز المالية، الحوافز التنظيمية، والمزايا العينية) في استراتيجيات ترويج الاستثمار لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المقارن القائم على مسح شامل لوكالات ترويج الاستثمار في ٣٥ دولة من دول المنظمة (OECD 2024). وتكونت عينة الدراسة من استجابات

٣٥ وكالة ترويج استثمار وطنية في دول OECD. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن جميع الدول المشمولة تقدم نوعاً واحداً على الأقل من حوافز الاستثمار، وأن الحوافز الضريبية على أرباح الشركات هي الأكثر شيوعاً (٨٦٪)، تليها المنح المالية المباشرة (٨٠٪). كما أن وكالات الترويج لا تعتبر الحوافز عاملاً حاسماً في قرارات التوطين، بل تُقدّم جودة البنية التحتية ومهارات القوى العاملة والبيئة القانونية الداعمة. وأوصت الدراسة بتعزيز أطر حماية الاستثمار وتحسين التنسيق بين المؤسسات المعنية وإنشاء آليات رسمية للرصد والتقييم.

● دراسة حماد (٢٠٢٥): "ضمانات وحوافز الاستثمار في النظام السعودي والاتفاقيات الدولية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على ضمانات وحوافز الاستثمار بأبعادها (الضمانات النظامية، الحوافز الضريبية والمالية، البنية التحتية، بيئة الأعمال، والاتفاقيات الدولية) في النظام السعودي ومقارنتها بالمعايير الدولية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن في تحليل الأنظمة السعودية ومقارنتها بالممارسات الدولية. وتكونت عينة الدراسة من الأنظمة والتشريعات السعودية المتعلقة بالاستثمار والاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المملكة العربية السعودية تعمل على تعزيز جاذبيتها الاستثمارية من خلال التحديثات التنظيمية والحوافز الضريبية والمالية وتطوير البنية التحتية، إلا أنها تواجه تحديات في الإجراءات الإدارية وإنفاذ العقود والمنافسة الإقليمية. وأوصت الدراسة بتحسين الشفافية وتبسيط الإجراءات وتعزيز الحوافز في المناطق الأقل نمواً لدعم أهداف رؤية ٢٠٣٠.

● دراسة Binkhamis, Alhussain & Naji (2025): "Sustaining Foreign Direct Investment in Saudi Arabia: An Analysis of Investment Protection Frameworks"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أطر حماية الاستثمار بأبعادها (النمو السكاني، المدخرات الإجمالية، الإنفاق الحكومي، الانفتاح التجاري، معدل التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة احتياطي النفط العالمي) وأثرها على النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية في إطار رؤية ٢٠٣٠. واستخدمت الدراسة منهجاً مختلطاً يجمع بين التحليل الكمي (نموذج الانحدار الخطي المتعدد عبر برنامج Stata والتحليل النوعي (أسلوب دلفي مع ٨ خبراء). وتكونت عينة الدراسة من بيانات اقتصادية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٢٣ واستطلاع آراء خبراء من قطاعات الصناعة والتمويل والاستثمار والسياحة.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري ونسبة احتياطي النفط العالمي يؤثران إيجابياً على الاستثمار الأجنبي، بينما يؤثر النمو السكاني والمخدرات والإنفاق الحكومي سلباً. كما أن اتفاقيات حماية الاستثمار هي الأهم وفقاً لتقييم الخبراء. وأوصت الدراسة بتعزيز أطر حماية الاستثمار وتحسين الشفافية لتسريع وتيرة جذب الاستثمارات.

● Alturki & Al-Shammari (2025): "Regional Competitiveness for دراسة Achieving Sustainable Development of Hail Region, Saudi Arabia"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى التنافسية الإقليمية بأبعادها الثلاثة (المؤشر الأساسي: المؤسسات الإقليمية، الاستقرار الاقتصادي، البنية التحتية، الصحة، التعليم الأساسي؛ مؤشر الكفاءة: التعليم العالي، كفاءة سوق العمل، حجم السوق؛ ومؤشر الابتكار: الجاهزية التكنولوجية، تطور الأعمال، الابتكار) في ١٣ منطقة سعودية مع التركيز على منطقة حائل. واستخدمت الدراسة منهج المؤشرات المركبة باستخدام مؤشر التنافسية الإقليمية (RCI) للاتحاد الأوروبي وتقنية تحليل المكونات الرئيسية (PCA). وتكونت عينة الدراسة من بيانات ٧٤ مؤشراً لـ ١٣ منطقة سعودية لعام ٢٠٢١ مستخلصة من مصادر رسمية سعودية ودولية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الرياض ومكة المكرمة تحققان أعلى درجات التنافسية (١٨.٧٠٥ و ١٧.٩٤٩)، بينما تحقق حائل أداءً متوسطاً (٤.٩٢٢)، وأن الفجوات التنافسية واضحة بين مناطق العواصم والمناطق الأخرى. وأوصت الدراسة بتوجيه سياسات مستهدفة لتحسين تنافسية المناطق الأقل نمواً وتقليص الفوارق الإقليمية.

● دراسة المصري وصبيح (٢٠٢٥): "العلاقة التبادلية بين مؤشر التنافسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة مصر" (2008-2022)

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة التبادلية بين مؤشر التنافسية العالمي بأبعاده (المتطلبات الأساسية، محفزات الكفاءة، عوامل الابتكار والتطور) وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٢٢. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي في تحليل بيانات السلاسل الزمنية. وتكونت عينة الدراسة من بيانات مؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي وبيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر خلال الفترة المدروسة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة تبادلية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر التنافسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر،

حيث يؤدي تحسن مؤشر التنافسية إلى زيادة تدفقات الاستثمار، كما تسهم زيادة الاستثمارات الأجنبية في تحسين مؤشرات التنافسية. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تحسين ركائز التنافسية الأساسية كمدخل لزيادة جاذبية مصر للاستثمارات الأجنبية وتعزيز حلقة التغذية الراجعة الإيجابية بين التنافسية والاستثمار.

🕒 دراسة Ahmad (2025): "Global Competitiveness and FDI Inflows in GCC with Reference to Saudi Arabia: A Path Analysis Approach"

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين التنافسية العالمية بأبعادها (ركائز مؤشر التنافسية العالمي) وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي مع التركيز على المملكة العربية السعودية. واستخدمت الدراسة منهج تحليل المسار (Path Analysis) لقياس التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لركائز التنافسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتكونت عينة الدراسة من بيانات مؤشر التنافسية العالمية وبيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة المدروسة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيرات مباشرة وغير مباشرة ذات دلالة إحصائية لركائز التنافسية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الخليج، وأن المملكة العربية السعودية تحقق تقدماً ملحوظاً في مؤشرات التنافسية ينعكس إيجابياً على جذب الاستثمارات. وأوصت الدراسة بتعزيز ركائز التنافسية المتعلقة بالابتكار ورأس المال البشري وكفاءة المؤسسات لزيادة جاذبية دول الخليج للاستثمارات الأجنبية.

٨.١ الفجوة البحثية

من خلال الاستعراض المعمق للدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة، تبين للباحث وجود فجوة بحثية واضحة تتمثل في عدة جوانب مترابطة. فمن الناحية الموضوعية، ركزت أغلب الدراسات السابقة على تناول بُعد واحد من أبعاد الحوافز الاستثمارية بشكل منفرد، كدراسة عمران (2024) ودراسة زيدان (٢٠٢٢) ودراسة السيد (٢٠٢١) التي اقتصرَت على الحوافز الضريبية، ودراسة Katitas (2024) & Pandya التي ركزت على الحوافز الحقيقية غير الضريبية، دون أن تتناول أي منها الحوافز الاستثمارية بأبعادها الأربعة مجتمعة (الحوافز الضريبية، الحوافز المالية، الحوافز التنظيمية والتشريعية، حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية) في نموذج تحليلي متكامل يقيس أثرها المشترك والنسبي على قرار التوطين الاستثماري. ومن الناحية المنهجية، غلب على الدراسات السابقة في السياق السعودي الطابع

القانوني الوصفي كدراسة المالكي (٢٠٢٢) ودراسة حماد (٢٠٢٥) ودراسة الذيابي (2023) التي اعتمدت على تحليل النصوص التشريعية دون قياس كمي ميداني لأثر الحوافز من وجهة نظر المستثمرين الأجانب أنفسهم، بينما اعتمدت الدراسات الكمية كدراسة (Binkhamis et al. (2025 ودراسة Elimam & Alattas (2024) على بيانات ثانوية ونماذج قياسية كلية دون الاستناد إلى بيانات أولية ميدانية من المستفيدين الفعليين من الحوافز. ومن ناحية السياق التطبيقي، لم تتناول أي من الدراسات السابقة — في حدود علم الباحث — أثر منظومة الحوافز الاستثمارية السعودية المتكاملة على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المرحلة الراهنة التي تشهد فيها المملكة تحولات تنظيمية وتشريعية جوهرية في إطار رؤية ٢٠٣٠، مما يُفقد صانعي القرار رؤية تستند إلى بيانات ميدانية حول الأبعاد الأكثر فاعلية وأولويات التطوير. وعليه، تأتي هذه الدراسة لسد هذه الفجوة من خلال بناء نموذج تحليلي متكامل يقيس أثر الحوافز الاستثمارية بأبعادها الأربعة مجتمعة على قرار التوطين الاستثماري باستخدام بيانات أولية ميدانية مجمعة من المستثمرين الأجانب العاملين فعلياً في المملكة العربية السعودية، وتحديد الأهمية النسبية لكل بُعد ودرجة إسهامه في تفسير التباين في قرار التوطين.:

٩.١ المنطلقات النظرية للدراسة

مصطلحات الدراسة

أولاً: الحوافز الاستثمارية (Investment Incentives)

التعريف الاصطلاحي: تُعرّف الحوافز الاستثمارية بأنها أي شكل من أشكال المزايا المحددة التي تُقدّمها الحكومة لمستثمرين بعينهم أو لمشروعات استثمارية محددة بما يتجاوز ما هو متاح لجميع الشركات أو المشروعات في الدولة المضيفة، وتشمل الحوافز الضريبية والمالية والتنظيمية والعينية التي تهدف إلى استقطاب الاستثمارات أو الاحتفاظ بها (Celani, Dressler & Wermelinger, 2022; Kronfol & Steenbergen, 2024).

التعريف الإجرائي: تُعرّف الحوافز الاستثمارية إجرائياً في هذه الدراسة بأنها مجموعة التسهيلات والمزايا التي تُقدّمها المملكة العربية السعودية للمستثمرين الأجانب بأبعادها الأربعة (الحوافز الضريبية، الحوافز

المالية، الحوافز التنظيمية والتشريعية، حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية)، ويُقاس بالدرجة التي يحصل عليها المستجيب على فقرات القسم الثاني من أداة الاستبانة المكوّنة من (٢٨) فقرة.

ثانياً: الحوافز الضريبية (Tax Incentives)

التعريف الاصطلاحي: تُعرّف الحوافز الضريبية بأنها الأدوات المالية التي تؤثر على إيرادات الحكومة من خلال منح معاملة تفضيلية بموجب القوانين الضريبية والجمركية، كإعفاءات من ضريبة الدخل على الشركات أو تخفيضها والتسهيلات الجمركية واتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي، بهدف تحفيز النشاط الاستثماري (السيد، ٢٠٢١؛ زيدان، ٢٠٢٢).

التعريف الإجرائي: تُعرّف الحوافز الضريبية إجرائياً في هذه الدراسة بأنها مدى إدراك المستثمرين الأجانب لفاعلية التسهيلات الضريبية والجمركية المقدمة في المملكة العربية السعودية وتأثيرها على قرار توطيّنهم الاستثماري، وتُقاس بالدرجة التي يحصل عليها المستجيب على فقرات البُعد الأول من أداة الاستبانة المكوّنة من (7) فقرات.

ثالثاً: الحوافز المالية (Financial Incentives)

التعريف الاصطلاحي: تُعرّف الحوافز المالية بأنها أشكال التحويل المباشر للأموال الحكومية أو آليات التمويل والدعم الحكومي المقدمة للمستثمرين، وتشمل المنح المباشرة والإعانات والقروض الميسرة وضمانات الائتمان وبرامج الدعم المالي لتدريب العمالة وتأهيلها. (Katitas & Pandya, 2024)

التعريف الإجرائي: تُعرّف الحوافز المالية إجرائياً في هذه الدراسة بأنها مدى إدراك المستثمرين الأجانب لفاعلية أشكال الدعم المالي المباشر وغير المباشر المقدمة في المملكة العربية السعودية وتأثيرها على قرار توطيّنهم الاستثماري، وتُقاس بالدرجة التي يحصل عليها المستجيب على فقرات البُعد الثاني من أداة الاستبانة المكوّنة من (٧) فقرات.

رابعاً: الحوافز التنظيمية والتشريعية (Regulatory and Legislative Incentives)

التعريف الاصطلاحي: تُعرّف الحوافز التنظيمية والتشريعية بأنها الاستثناءات من القواعد واللوائح المعيارية والتنظيمات المتخصصة والمساعدة وأشكال الدعم الحكومي غير المالي، وتشمل تبسيط الإجراءات

الإدارية والإعفاءات التنظيمية وحماية حقوق الملكية الفكرية وآليات تسوية المنازعات الاستثمارية ومرونة أنظمة العمل والإقامة (حماد، ٢٠٢٥)

التعريف الإجرائي: تُعرّف الحوافز التنظيمية والتشريعية إجرائياً في هذه الدراسة بأنها مدى إدراك المستثمرين الأجانب لفاعلية التسهيلات التنظيمية والإصلاحات التشريعية المتعلقة ببيئة الاستثمار في المملكة العربية السعودية وتأثيرها على قرار توطينهم الاستثماري، وتُقاس بالدرجة التي يحصل عليها المستجيب على فقرات البُعد الثالث من أداة الاستبانة المكوّنة من (٧) فقرات.

خامساً: حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية (Infrastructure and Special Economic Zones Incentives)

التعريف الاصطلاحي: تُعرّف حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية بأنها ما توفره الدولة من سلع وخدمات بأقل من القيمة السوقية أو مجاناً ذات قيمة نقدية محددة، وتشمل توفير الأراضي والمرافق الصناعية والبنية التحتية الرقمية والتكنولوجية وشبكات النقل واللوجستيات ضمن مناطق اقتصادية خاصة ومدن صناعية مجهزة. (Binkhamis et al., 2025)

التعريف الإجرائي: تُعرّف حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية إجرائياً في هذه الدراسة بأنها مدى إدراك المستثمرين الأجانب لفاعلية البنية التحتية والمناطق الاقتصادية الخاصة والمدن الصناعية والخدمات اللوجستية المتاحة في المملكة العربية السعودية وتأثيرها على قرار توطينهم الاستثماري، وتُقاس بالدرجة التي يحصل عليها المستجيب على فقرات البُعد الرابع من أداة الاستبانة المكوّنة من (7) فقرات.

سادساً: قرار التوطين الاستثماري (Investment Localization Decision)

التعريف الاصطلاحي: يُعرّف قرار التوطين الاستثماري بأنه المحصلة النهائية لعملية تقييم منهجية يُجريها المستثمر الأجنبي للمفاضلة بين المواقع البديلة لتوطين استثماراته، وتتضمن تقييم العوائد المتوقعة والمخاطر المحتملة ومحددات بيئة الأعمال الخارجية كالعوامل الجغرافية والاقتصادية والقانونية والتنظيمية والبنية التحتية ومناخ الاستثمار في الدولة المضيفة (سميح، ٢٠٢٢).

التعريف الإجرائي: يُعرّف قرار التوطين الاستثماري إجرائياً في هذه الدراسة بأنه تقييم المستثمر الأجنبي لمدى ملائمة المملكة العربية السعودية كموقع لتوطين استثماراته بناءً على تجربته الفعلية، ويشمل مستوى

الرضا عن قرار التوطين والاستعداد للتوسع والنية في إنشاء مشروعات جديدة والتوصية لمستثمرين آخرين، ويُقاس بالدرجة التي يحصل عليها المستجيب على فقرات القسم الثالث من أداة الاستبانة المكوّنة من (١٢) فقرة.

سابعاً: الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI – Foreign Direct Investment)

التعريف الاصطلاحي: يُعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تدفقات حقوق الملكية الاستثمارية المباشرة إلى الاقتصاد المُبلّغ عنه، وتشمل رأس المال السهمي وإعادة استثمار الأرباح وأشكال رأس المال الأخرى، حيث يهدف المستثمر الأجنبي إلى إقامة مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد غير اقتصاده الأصلي بما يمنحه درجة فعلية من التأثير في إدارتها. (Binkhamis et al., 2025)

التعريف الإجرائي: يُعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر إجرائياً في هذه الدراسة بأنه الاستثمارات التي يُقيمها مستثمرون غير سعوديين في المملكة العربية السعودية بموجب تراخيص صادرة عن وزارة الاستثمار السعودية، سواء أكانت في شكل ملكية كاملة أم مشتركة مع مستثمرين سعوديين.

١٠.١ المنهجية وطرق البحث:

ستعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الأكثر ملاءمة لطبيعة الموضوع وأهدافه، إذ سيُستخدم في وصف الظاهرة المدروسة وتحليل أبعادها والكشف عن العلاقات بين متغيراتها. ويتيح هذا المنهج جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية وتحليلها إحصائياً للوصول إلى نتائج قابلة للتعميم، حيث سيُوظّف الجانب الوصفي في استعراض الإطار النظري للحوافز الاستثمارية وقرار التوطين الاستثماري من خلال الأدبيات والدراسات السابقة والوثائق الرسمية، بينما سيُوظّف الجانب التحليلي في قياس أثر أبعاد الحوافز الاستثمارية (الحوافز الضريبية، الحوافز المالية، الحوافز التنظيمية والتشريعية، حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية) على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية.

وسيتضمن التصميم البحثي للدراسة مرحلتين متكاملتين: مرحلة نظرية تقوم على المسح المكتبي الشامل للأدبيات العربية والأجنبية والتقارير الرسمية والأنظمة التشريعية ذات الصلة لبناء الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، ومرحلة ميدانية تقوم على تصميم استبانة محكمة وتوزيعها على عينة الدراسة وجمع البيانات الأولية

وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار فروض الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، بما يُمكن من بناء نموذج تحليلي متكامل يكشف عن طبيعة العلاقات السببية بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

١١.١ مجتمع وعينة الدراسة

سينكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الأجنبية والمشاركة المرخص لها بالعمل في المملكة العربية السعودية والمسجلة لدى وزارة الاستثمار، والبالغ عددها نحو ١٣,٥٠٠ شركة وفقاً لأحدث الإحصاءات الرسمية الصادرة عن وزارة الاستثمار السعودية. ويشمل هذا المجتمع الشركات العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية المستهدفة برؤية 2030 كالصناعة والخدمات والتقنية والسياحة والترفيه والطاقة والتعدين والرعاية الصحية، والمنتشرة جغرافياً في مختلف مناطق المملكة بما فيها المناطق الاقتصادية الخاصة والمدن الصناعية. وستستهدف الفئة المستجيبة من المديرين التنفيذيين ومديري الاستثمار ومديري العمليات ومديري التطوير في هذه الشركات، بوصفهم الأكثر إدراكاً ومعرفة بطبيعة الحوافز الاستثمارية وأثرها على قرارات التوطين.

وستُسحب عينة الدراسة بأسلوب العينة العشوائية الطبقية (Stratified Random Sampling) لضمان تمثيل متناسب لمختلف القطاعات الاقتصادية وأحجام الشركات والمناطق الجغرافية. وبتطبيق معادلة ستيفن ثومبسون (Steven Thompson) لتحديد حجم العينة عند مستوى ثقة ٩٥٪ وهامش خطأ 5٪، سيبلغ الحد الأدنى المطلوب للعينة نحو ٣٧٤ مفردة. وستعمل الدراسة على توزيع ٤٥٠ استبانة لضمان الحصول على عدد كافٍ من الاستجابات الصالحة للتحليل الإحصائي بعد استبعاد الاستبانات غير المكتملة أو غير الصالحة، وسيُراعى في عملية التوزيع التمثيل النسبي لكل طبقة (قطاع) وفقاً لنسبتها في مجتمع الدراسة الأصلي.

١٢.١ مصادر جمع البيانات

ستعتمد الدراسة على نوعين من مصادر جمع البيانات:

- **المصادر الثانوية:** وتشمل الكتب والمراجع العلمية المتخصصة، والدوريات والمجلات العلمية المحكمة العربية والأجنبية، والرسائل الجامعية (ماجستير ودكتوراه)، والتقارير الرسمية الصادرة عن وزارة الاستثمار السعودية والهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي السعودي، فضلاً عن التقارير الدولية

الصادرة عن البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) والمنتدى الاقتصادي العالمي، إضافة إلى الأنظمة والتشريعات السعودية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، وقواعد البيانات الإلكترونية المعتمدة. وستستخدم هذه المصادر في بناء الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة ومراجعة الدراسات السابقة.

- **المصادر الأولية:** وتتمثل في البيانات التي سيتم جمعها ميدانياً من خلال أداة الاستبانة المصممة خصيصاً لأغراض هذه الدراسة، والتي ستوزع على أفراد عينة الدراسة من المديرين في الشركات الأجنبية والمشاركة العاملة في المملكة العربية السعودية، وذلك بأسلوب التوزيع الإلكتروني والورقي لضمان أعلى معدل استجابة ممكن.

١٣.١ أداة الدراسة

ستعتمد الدراسة على الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسية لجمع البيانات الأولية، وستصمم وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) المتدرج من (١) بشدة لا أوافق إلى (٥) بشدة أوافق. وستكون الاستبانة من ثلاثة أقسام رئيسية على النحو التالي:

القسم الأول: البيانات الديموغرافية والتنظيمية يتضمن هذا القسم بيانات عن خصائص المستجيب والشركة، وتشمل: جنسية المستثمر، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة في السوق السعودي، حجم الاستثمار، القطاع الاستثماري، المنطقة الجغرافية، وشكل الاستثمار (ملكية كاملة / مشترك).

القسم الثاني: المتغير المستقل – الحوافز الاستثمارية (٢٨ فقرة) يتكون هذا القسم من أربعة أبعاد تمثل أبعاد الحوافز الاستثمارية، وتوزع فقراته على النحو التالي:

- **البعد الأول:** الحوافز الضريبية – ويتضمن (7 فقرات تقيس مدى إدراك المستثمرين الأجانب لفاعلية الحوافز الضريبية المقدمة في المملكة كإعفاءات الضريبية والتخفيضات الجمركية واتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي وأثرها على قرار التوطين).
- **البعد الثاني:** الحوافز المالية – ويتضمن (7 فقرات تقيس مدى إدراك المستثمرين الأجانب لفاعلية الحوافز المالية كالمنح المباشرة والقروض الميسرة وضمانات الائتمان وبرامج الدعم المالي وأثرها على قرار التوطين).

■ البُعد الثالث: الحوافز التنظيمية والتشريعية - ويتضمن (٧) فقرات تقيس مدى إدراك المستثمرين الأجانب لفاعلية الحوافز التنظيمية كتبسيط إجراءات التراخيص وحماية الملكية الفكرية وأنظمة تسوية المنازعات ومرونة أنظمة العمل وأثرها على قرار التوطين.

■ البُعد الرابع: حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية - ويتضمن (٧) فقرات تقيس مدى إدراك المستثمرين الأجانب لفاعلية حوافز البنية التحتية كالمناطق الاقتصادية الخاصة والبنية الرقمية وشبكات النقل واللوجستيات وتوفير الأراضي وأثرها على قرار التوطين.

القسم الثالث: المتغير التابع - قرار التوطين الاستثماري (١٢) (فقرة) يتضمن هذا القسم محوراً أحادياً مكوناً من (١٢) فقرة تقيس قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية، وتشمل جوانب مثل: مدى رضا المستثمر عن قراره بالتوطين في المملكة، واستعداده لتوسيع استثماراته الحالية، ونيتة في إنشاء مشروعات جديدة، وتوصيته لمستثمرين آخرين بالتوطين، وتقييمه الشامل لجاذبية بيئة الاستثمار، ومقارنته للمملكة بالدول المنافسة في المنطقة. وبذلك يبلغ إجمالي عدد فقرات الاستبانة (٤٠) فقرة بالإضافة إلى فقرات البيانات الديموغرافية والتنظيمية.

وسيتم التحقق من صدق الأداة من خلال صدق المحتوى بعرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين، والصدق البنائي من خلال التحليل العامل التوكيدي (CFA) كما سيتم التحقق من ثبات الأداة باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) ومعامل الثبات المركب (Composite Reliability).

١٤.١ الأساليب الإحصائية المستخدمة

سُتُحِلَّت بيانات الدراسة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS v.28) وبرنامج النمذجة بالمعادلات البنائية (AMOS v.26)، وستُستخدم الأساليب الإحصائية التالية:

■ أساليب الإحصاء الوصفي: وتشمل التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد اتجاهات استجابات أفراد العينة وترتيب أبعاد ومحاور الدراسة حسب أهميتها النسبية.

- اختبارات الصدق والثبات :وتشمل معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لقياس ثبات أداة الدراسة، والتحليل العاملي التوكيدي (Confirmatory Factor Analysis) للتحقق من صدق البناء وجودة مطابقة النموذج القياسي للبيانات.
- اختبارات التوزيع الطبيعي :وتشمل اختبار كولموجوروف-سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov) واختبار شابيرو-ويلك (Shapiro-Wilk) للتحقق من اعتدالية توزيع البيانات، ومعاملات الالتواء والتقلطح. (Skewness & Kurtosis)
- تحليل الارتباط :ويشمل معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ومعامل التضخم التبايني (VIF) ومعامل التباين المسموح (Tolerance) لفحص مشكلة الارتباط المتعدد الخطي.
- تحليل الانحدار :ويشمل تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression) لاختبار أثر كل بُعد من أبعاد الحوافز الاستثمارية على قرار التوطين بشكل منفرد، وتحليل الانحدار المتعدد التدريجي (Stepwise Multiple Regression) لاختبار الأثر المشترك لأبعاد الحوافز مجتمعة وتحديد الأهمية النسبية لكل بُعد.
- اختبارات الفروق :ويشمل اختبار (T-Test) للعينات المستقلة لاختبار دلالة الفروق بين مجموعتين، وتحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لاختبار دلالة الفروق بين أكثر من مجموعتين، واختبار شيفيه (Scheffé) للمقارنات البعدية في حالة وجود فروق دالة إحصائية.

١٥.١ حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية :ستقتصر الدراسة على دراسة أثر الحوافز الاستثمارية بأبعادها الأربعة (الحوافز الضريبية، الحوافز المالية، الحوافز التنظيمية والتشريعية، حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية) على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي.
- الحدود المكانية :ستُطبّق الدراسة على الشركات الأجنبية والمشاركة المرخص لها بالعمل في المملكة العربية السعودية والمسجلة لدى وزارة الاستثمار السعودية، في مختلف المناطق الجغرافية بما فيها المناطق الاقتصادية الخاصة والمدن الصناعية.
- الحدود الزمنية :ستُنَفَّذ الدراسة الميدانية خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي ١٤٤٧/١٤٤٨ هـ الموافق ٢٠٢٥/٢٠٢٦ م.

- الحدود البشرية: ستقتصر الدراسة على المديرين التنفيذيين ومديري الاستثمار ومديري العمليات ومديري التطوير العاملين في الشركات الأجنبية والمشاركة في المملكة العربية السعودية، بوصفهم الفئة الأكثر إدراكاً ومعرفة بالحوافز الاستثمارية وأثرها على قرارات التوظيف.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: الحوافز الاستثمارية (المتغير المستقل)

١.١.٢ تمهيد

تُمثّل الحوافز الاستثمارية إحدى أبرز الأدوات السياسية التي تلجأ إليها الدول في سياق تنافسها المحموم على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وتوجيهها نحو القطاعات ذات الأولوية الوطنية، إذ لم يعد جذب الاستثمار رهيناً بالمزايا الطبيعية أو الجغرافية وحدها، بل أصبح مرتبطاً بقدرة الدولة على هندسة منظومة متكاملة من المحفّزات التي تُخفّض الكلفة وتُقلّص المخاطر وترفع العائد المتوقع للمستثمر. وفي ظل التحولات التي تشهدها الاقتصادات الناشئة، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية ضمن مستهدفات رؤية ٢٠٣٠، باتت الحوافز الاستثمارية تُدرس بوصفها رافعة استراتيجية لإعادة تشكيل البيئة الاستثمارية وتعزيز جاذبيتها أمام المستثمر الأجنبي. ويتناول هذا المبحث الحوافز الاستثمارية من زاوية مفاهيمية وأكاديمية، مروراً بأهميتها وأهدافها، ووصولاً إلى أبعادها التي تبنتها الدراسة الحالية، مع التطرق إلى عناوين نظرية مستحدثة تُثري المعالجة وتُجَلّي الزوايا غير المطروقة في الأدبيات السابقة.

٢.١.٢ مفهوم الحوافز الاستثمارية

شهد مفهوم الحوافز الاستثمارية تطوراً ملحوظاً في الفكر الإداري والاقتصادي، إذ انتقل من كونه مجرد إعفاءات ضريبية تمنحها الدولة المضيفة، إلى منظومة متشعبة من الأدوات المالية والتشريعية والمؤسسية التي تتقاطع فيها السياسة العامة مع استراتيجيات التنمية. ويُعرّفه (Kronfol & Steenbergen, 2024) بوصفه مجموعة المزايا القابلة للقياس التي تُقدّمها السلطات العامة بصورة انتقائية للمستثمرين بهدف التأثير في قراراتهم المتعلقة بالموقع أو التوسع أو إعادة الاستثمار، وهو تعريف يُبرز البعد الانتقائي ويُميّز الحوافز عن السياسات العامة الموجهة للاقتصاد ككل.

ومن منظور مغاير، يُقدّم (Katitas & Pandya, 2024) قراءة للحوافز بوصفها أداة تنافسية تستخدمها الدول لإحداث تمايز نسبي في بيئتها الاستثمارية، خاصة في الفترات التي يتراجع فيها تدفق رأس المال العالمي، وهي قراءة تُدرج الحوافز ضمن منطق "اقتصاد الإشارة" الذي تبعث به الدولة المضيفة إلى

الأسواق العالمية. وفي السياق ذاته، يطرح (Dorożyński, 2021) تصوراً يربط الحوافز بقرار اختيار الموقع داخل الدولة الواحدة، حيث تتحول الحوافز إلى آلية لتوجيه التوزيع الجغرافي للاستثمار وفق أولويات التنمية الإقليمية، وليس فقط لاستقطابه إلى الدولة.

وعلى الصعيد التشريعي، تُعرّف الحوافز في الفكر القانوني العربي بأنها "الضمانات والمزايا التي يكفلها المُشرّع للمستثمر، سواء كانت ذات طابع مالي أو تنظيمي، بقصد إقناعه بتوطين رأس ماله داخل الإقليم الوطني" وفق ما يطرحه (الذيابي، ٢٠٢٣)، وهو تعريف يدمج بين مفهوم "الضمان" بوصفه عنصراً مؤمناً للاستثمار، و"الحافز" بوصفه عنصراً جاذباً، ويُعالج الازدواجية القائمة بين الأمان القانوني والربحية الاقتصادية. ويُقاربه (حماد، ٢٠٢٥) من زاوية مكّلة، إذ يرى أن الحوافز تتجاوز حدود الإعفاء الضريبي لتشمل منظومة من التيسيرات الإدارية والقضائية التي تكفل للمستثمر بيئة عمل مستقرة ومأمونة.

ويذهب (المالكي، ٢٠٢٢) إلى أن الحوافز الاستثمارية في السياق السعودي تنبني على فلسفة مزدوجة تجمع بين تشجيع رأس المال الأجنبي وتوجيهه نحو القطاعات المستهدفة في رؤية ٢٠٣٠، وهو ما يجعلها أداة ذات طبيعة استراتيجية لا مجرد ميزة اقتصادية ظرفية. أما (زيدان، ٢٠٢٢) فيتناول المفهوم من زاوية الحوافز الضريبية تحديداً، معتبراً إياها صيغة من صيغ "التفاوض الضمني" بين الدولة المضيفة والمستثمر الأجنبي، تُتيح للأولى توجيه الأموال نحو القطاعات المنتجة، وتمنح الثاني هامشاً من الربحية يتجاوز ما يحققه في بيئاته التقليدية.

ويربط (السيد، ٢٠٢١) الحوافز بنظرية القرار الاستثماري، فيُعرّفها بأنها "المحدّدات المُحفّزة التي تدخل في دالة منفعة المستثمر وتُعدّل من تفضيلاته بين البدائل الجغرافية المتاحة"، وهو تعريف ذو طبيعة سلوكية يربط بين الحوافز ومنطق الاختيار العقلاني للمستثمر. ومن جانب آخر، يُقدّم (عمران، ٢٠٢٤) قراءة تنموية للحوافز، باعتبارها رافعة لتوطين التكنولوجيا وتحفيز نقل المعرفة، وليست مجرد تخفيض في كلفة رأس المال، وهو ما يُوسّع نطاق المفهوم ليشمل أبعاداً غير مالية.

ويلاحظ من خلال استعراض هذه التعريفات أن ثمة ثلاث مدارس فكرية تتجاذب المفهوم: مدرسة مالية ضيقة تختزله في الإعفاءات والمزايا الضريبية، ومدرسة تشريعية تُوسّعه ليشمل الضمانات القانونية والإدارية، ومدرسة استراتيجية تُعيد تأطيره بوصفه أداة للسياسات التنموية والاختيار التنافسي بين الدول.

ويرى الباحث أن الحوافز الاستثمارية هي منظومة متكاملة من المزايا المالية والتشريعية والتنظيمية والبنوية، التي تُقدّمها الدولة المضيفة بشكل انتقائي وموجّه، بهدف تعديل دالة العائد والمخاطرة لدى المستثمر الأجنبي، وتوجيه قراره نحو توطين استثماره داخل الإقليم الوطني، بما يخدم أولويات التنمية الوطنية ويُعزّز التنافسية الإقليمية للدولة. ويتميّز هذا التصور بأنه يدمج بين البعد الأداتي (المزايا الفعلية) والبعد الإشاري (الرسائل التي تبثها هذه الحوافز للأسواق)، ويضع الحوافز في إطار العلاقة التبادلية بين الدولة والمستثمر، لا في إطار المنح الأحادي الجانب.

٣.١.٢ أهمية الحوافز الاستثمارية

تستمد الحوافز الاستثمارية أهميتها من كونها جسراً وظيفياً بين السياسات الكلية للدولة وقرارات المستثمر الفردية، وأداة مرنة يمكن من خلالها معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد دون الحاجة إلى إصلاحات جذرية طويلة المدى. كما تتعاطم هذه الأهمية في البيئات التي تتنافس فيها الاقتصادات على رؤوس الأموال المحدودة عالمياً، حيث تتحول الحوافز إلى عامل ترجيح حاسم في معادلة الاختيار بين البدائل الجغرافية المتنافسة.

ويُشير (المصري، ٢٠٢٥) إلى أن أهمية الحوافز الاستثمارية تتجلى في عدة محاور، أولها أنها تُسهم في رفع مؤشر التنافسية الوطنية من خلال تحسين بيئة الأعمال وتقليص الفجوة التنافسية مع الاقتصادات المنافسة، وثانيها أنها تعمل بوصفها أداة لتصحيح إخفاقات السوق وجذب الاستثمار إلى القطاعات التي قد لا تستقطب بشكل طبيعي، وثالثها أنها تتيح للدولة هامشاً من المرونة في إعادة توجيه التدفقات الاستثمارية بحسب الأولويات الوطنية المتغيرة.

ويذهب (Binkhamis et al., 2025) إلى أن الحوافز الاستثمارية تكتسب أهمية مضاعفة في السياق السعودي بفعل ارتباطها بمنظومة حماية الاستثمار ضمن رؤية ٢٠٣٠، إذ تعمل بوصفها رافعة لاستدامة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وتوفّر بيئة آمنة تُشجع المستثمر على التوسع طويل المدى لا على الاستثمار العابر. كما تُسهم في تعزيز الثقة المؤسسية وبناء سمعة الدولة بوصفها وجهة استثمارية موثوقة، وهو ما ينعكس بدوره على نمو الاقتصاد الوطني وتنويع مصادره.

ويرى (الذيابي، ٢٠٢٣) أن الإصلاحات التشريعية المرتبطة بالحوافز تتمتع بأهمية مزدوجة، تتمثل أولاً في تأطير العلاقة بين الدولة والمستثمر بإطار قانوني واضح يُلّص حالة عدم اليقين، وثانياً في تحويل

الحوافز إلى التزامات قانونية لا تخضع للتقدير الإداري المتغير، الأمر الذي يُعزز من قابلية التنبؤ بالبيئة الاستثمارية. ومن جهة مكمّلة، يُبيّن (بوخدوني وقاسي، ٢٠٢٢) أن أهمية الحوافز تظهر بوضوح في قدرتها على رفع كفاءة التنافسية الجبائية المشروعة، بما يجعل الدولة قادرة على المنافسة في استقطاب الاستثمار دون الانزلاق إلى ممارسات تنافسية ضارة.

ويؤكد (Katitas & Pandya, 2024) أن الحوافز تمتلك أهمية ظرفية بالغة خلال فترات الركود والأزمات الاقتصادية، حيث تتراجع شهية رأس المال العالمي للمخاطرة، وتصبح الدول التي تمتلك حزم حوافز جاذبة قادرة على الحفاظ على حصتها من التدفقات الاستثمارية رغم انكماش السوق العالمي، وهو ما يُحوّل الحوافز إلى أداة مضادة للدورات الاقتصادية. ويتقاطع ذلك مع ما يطرحه (Bobenič (Hintošová et al., 2021) من أن الحوافز تُحدث تأثيرات مباشرة وغير مباشرة في آنٍ معاً، فالأثر المباشر يتمثل في خفض كلفة الاستثمار، أما الأثر غير المباشر فيتجسد في خلق منظومة من الروابط الأمامية والخلفية مع الاقتصاد المحلي.

ومن منظور التنمية الإقليمية، يُلفت (مداني، ٢٠٢٢) إلى أن الحوافز الاستثمارية تتجاوز أهميتها على المستوى الكلي لتلامس المستوى الجزئي والإقليمي، حيث تُسهم في توطيد النشاطات الاقتصادية في مناطق بعينها، وتُعالج التفاوت التنموي بين الأقاليم، وتُحفّز التكامل الصناعي عبر تركيز الاستثمارات في تجمعات متخصصة. ويُضيف (علي وآخرون، ٢٠٢٤) أن أهمية الحوافز تتجلى في رفع القدرة التنافسية الوطنية عبر تشكيل المجمعات الصناعية وتغذيتها بالاستثمارات النوعية، مما يُحوّل الميزة الكمية إلى ميزة كيفية ذات طابع تنافسي مستدام.

ويُسلّط (Mohib & Carroll, 2024) الضوء على بُعد آخر للأهمية، يتمثل في كون الحوافز جزءاً من العلامة الوطنية للدولة، إذ ترتبط حزم الحوافز بصورة الدولة في أذهان المستثمرين العالميين، وتعمل بوصفها رسالة تسويقية لمكانة الدولة في خريطة الاستثمار الدولي. ومن زاوية تكميلية، يطرح (Lee & Lee, 2021) أن أهمية الحوافز تتحقق بكامل أبعادها فقط حين تتكامل مع استراتيجية متماسكة للعلامة الوطنية، بحيث لا تكون الحوافز معزولة عن الصورة الذهنية الكلية للدولة المضيفة.

ويُقارب (سميح، ٢٠٢٢) الأهمية من زاوية بيئة الأعمال الخارجية، فيرى أن الحوافز تُسهم في تشكيل المحددات الكلية لقرار الاستثمار، وتعمل بوصفها متغيراً وسيطاً بين الظروف الاقتصادية الكلية وقرار

المستثمر النهائي. ويعزز هذا الطرح ما يذكره (Elimam & Alattas, 2024) من أن أهمية الحوافز ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي المستدام، إذ تُسهم في تعزيز التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة بوصفها مكوناً جوهرياً في معادلة النمو طويل المدى.

٤.١.٢ أهداف الحوافز الاستثمارية

تتعدد الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها من خلال تبني منظومة الحوافز الاستثمارية، وتتراوح هذه الأهداف بين ما هو اقتصادي بحت، وما هو تنموي وسياسي واستراتيجي، وقد تباينت آراء الباحثين في تصنيف هذه الأهداف وترتيب أولوياتها.

ويُجمل (عمران، ٢٠٢٤) الأهداف في النقاط الآتية: استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة إلى القطاعات الإنتاجية ذات الأولوية، وتوجيه الاستثمار نحو المناطق الجغرافية الأقل نمواً بهدف تحقيق التوازن الإقليمي، ونقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية والإدارية إلى الاقتصاد الوطني، وتعزيز اندماج الاقتصاد المحلي في سلاسل القيمة العالمية، ودعم الصادرات وتنويع قاعدتها بعيداً عن السلع التقليدية.

ويعرض (السيد، ٢٠٢١) جملة من الأهداف من زاوية القرار الاستثماري الأجنبي المباشر، تشمل: تحفيز اتخاذ قرار التوطين بدلاً من قرار التصدير المحض، ورفع معدل العائد المتوقع على الاستثمار من خلال تخفيض الأعباء الضريبية، وتقليل حالة عدم اليقين المرتبطة بالاستثمار العابر للحدود، وتوفير ميزة تفضيلية للدولة المضيفة في معادلة المفاضلة بين البدائل الإقليمية، فضلاً عن تشجيع إعادة استثمار الأرباح داخل الاقتصاد المحلي.

ويُحدد (Kronfol & Steenbergen, 2024) الأهداف في إطار رؤية مؤسسية أشمل، تتضمن: تصحيح إخفاقات السوق المتعلقة بالمعلومات والمخاطر، وتعويض الفجوات في البنية التحتية أو رأس المال البشري، وتوجيه السلوك الاستثماري نحو القطاعات ذات الأثر الإيجابي الخارجي، وتشجيع الاستثمار في القطاعات الناشئة التي تتطلب فترات استرداد طويلة، إضافة إلى إرسال إشارات إيجابية للأسواق العالمية بشأن انفتاح الاقتصاد المضيف وموثوقيته.

ويُضيف (Ahmad, 2025) أبعاداً إضافية إلى الأهداف، حيث يرى أنها تشمل: تعزيز التنافسية الكلية للاقتصاد، ودعم استقطاب الاستثمارات الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي بصورة عامة

والمملكة العربية السعودية بصورة خاصة، وتنويع مصادر الدخل القومي، وتعميق الترابط بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي.

ويُقدّم (المالكي، ٢٠٢٢) قراءة للأهداف من زاوية رؤية ٢٠٣٠ السعودية، يُلخصها في: استقطاب الاستثمارات النوعية ذات القيمة المضافة العالية، وتوطين الصناعات الاستراتيجية، وتعزيز الشراكات الاقتصادية الدولية، ودعم تحويل الاقتصاد من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي متنوع، وتمكين القطاع الخاص من قيادة عملية التنمية.

ويرى (Long & Hu, 2026) أن أهداف الحوافز تتطور لتشمل توجيه قرارات اختيار المواقع للشركات الأجنبية في القطاعات الناشئة كالطاقة المتجددة، وتعظيم الفائدة من السياسات الدعومية في إطار التخطيط متعدد الأهداف. وفي إطار مكمل، يُبين (Jiang et al., 2022) أن من بين الأهداف غير المعلنة للحوافز تشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التوسع الاستثماري الدولي، وتسهيل قراراتها في الانتقال من السوق المحلية إلى الأسواق العابرة للحدود.

ويستكمل (Kong et al., 2021) قائمة الأهداف بإضافة بُعد كفاءة تخصيص الموارد، إذ يرى أن الحوافز تستهدف معالجة سوء توزيع الموارد الإنتاجية وتحسين كفاءة الإنتاج، وتوجيه قرارات الاستثمار الخارجي للشركات بطريقة تتسجم مع الأولويات الكلية للاقتصاد.

٥.١.٢ أبعاد الحوافز الاستثمارية

تم تحديد أبعاد الحوافز الاستثمارية في الدراسة الحالية بناءً على دراسة (Kronfol & Steenbergen, 2024) باعتبارها الأكثر شمولاً في تصنيف الحوافز ضمن أطر السياسات الاستثمارية الحديثة، ودراسة (المالكي، ٢٠٢٢) لمواءمتها مع السياق السعودي ورؤية ٢٠٣٠، ودراسة (عمران، ٢٠٢٤) لشمولها البعد الضريبي في السياق العربي، ودراسة (مداني، ٢٠٢٢) و(علي وآخرون، ٢٠٢٤) للبعد المتعلق بالبنية التحتية والمناطق الاقتصادية. وقد استقرت الدراسة على أربعة أبعاد رئيسية، تُمثل تصنيفاً وظيفياً ينسجم مع المنظومة التشريعية والمؤسسية السعودية، وتتيح قياساً موضوعياً لإدراك المستثمر الأجنبي تجاه كل بُعد على حدة.

البعد الأول: الحوافز الضريبية

تُمثّل الحوافز الضريبية الأداة الأقدم والأكثر شيوعاً في منظومة الحوافز الاستثمارية، وتتجسد في صور متعددة تتراوح بين الإعفاء الكلي والجزئي من الضرائب، والتخفيضات الجمركية، والإهلاك المتسارع، واتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي، وتأجيل سداد الضرائب، ومنح الائتمان الضريبي. ويُعالج (زيدان، ٢٠٢٢) هذا البعد بوصفه أداة ذات طبيعة تحفيزية مزدوجة، تعمل من جهة على تقليص العبء الضريبي الواقع على المستثمر، وتعمل من جهة أخرى على بث رسائل إيجابية إلى الأسواق الدولية بشأن انفتاح الدولة المضيفة على رأس المال الأجنبي.

ويُقَدّم (بوخدوني وقاسي، ٢٠٢٢) معالجة للحوافز الضريبية من زاوية التنافسية الجبائية المشروعة، إذ يُميّز بين الممارسات الضريبية المقبولة دولياً والممارسات الضارة التي تُخلّ بقواعد المنافسة العادلة. ويكسب هذا التمييز البعد الضريبي طبيعة قانونية ودولية، تتجاوز كونه مجرد أداة محلية إلى كونه عنصراً في منظومة التنافس الدولي على الاستثمار.

وفي امتداد لذلك، تتسع الحوافز الضريبية لتشمل اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي التي تُبرمها الدولة المضيفة مع الدول المُصدّرة لرأس المال، وهي اتفاقيات تُلغي حالة الازدواج التي تُثقل كاهل المستثمر، وتُوفّر له بيئة ضريبية مستقرة عبر الحدود. ويُسهم هذا النوع من الحوافز في تعزيز التدفقات بين الدول، خاصة في حالة الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في بيئات قانونية متعددة. كما تتضمن الحوافز الضريبية أيضاً الإعفاءات الجمركية على المدخلات الإنتاجية والمعدات المستوردة، وهي أدوات تُخفض كلفة الاستثمار في مراحله الأولى، وتسهم في تسريع دورة الإنشاء والتشغيل.

ومن منظور الأثر، تتميز الحوافز الضريبية بكونها قابلة للقياس بدقة من حيث الأثر المالي، إلا أنها تطرح إشكالية تتعلق بالكلفة الإيرادية على الموازنة العامة، وهو ما يجعل تصميمها يخضع لمعادلة دقيقة بين الجاذبية للمستثمر والاستدامة المالية للدولة. وتزداد فاعلية هذا البعد حين يُدمج مع حوافز أخرى ضمن حزمة متكاملة، إذ يصعب أن تُحقق الحوافز الضريبية وحدها أهداف التوطين الاستثماري دون منظومة داعمة من الحوافز التشريعية والتنظيمية والمالية.

البعد الثاني: الحوافز المالية

تُمثّل الحوافز المالية البعد الثاني في المنظومة، وتتجسد في المنح المباشرة، والقروض الميسّرة، وضمانات الائتمان، وبرامج الدعم المالي، والمشاركة في رأس المال، ودعم تكاليف التدريب، وتعويض جزء

من نفقات البحث والتطوير. ويُقارِبها (المصلوخي، ٢٠٢٤) من زاوية إدارية تربط بين الحوافز المالية ومخرجاتها التحفيزية، إذ تعمل بوصفها أداة مباشرة لرفع جاذبية الاستثمار وتعظيم العائد المتوقع على رأس المال المُوظَّف.

ويتميّز هذا البعد عن الحوافز الضريبية بكونه يُقدِّم منفعة فورية وملموسة للمستثمر، تظهر آثارها في المراحل المبكرة من المشروع الاستثماري، وهو ما يجعلها أداةً جاذبة للمستثمرين الذين يواجهون قيوداً على السيولة في مراحل التأسيس. ويُعالج (توام وكلاخي، ٢٠٢١) العلاقة بين الحوافز المادية ومخرجاتها بصورة تكشف عن قدرة الحوافز المالية على تحفيز سلوك إيجابي تجاه الأداء، وهو ما يُمكن قياسه أيضاً على مستوى المنشآت الاستثمارية الكبرى التي تستجيب لحوافز السيولة والتمويل بأنماط مماثلة.

وتتمتع الحوافز المالية بمرونة تصميمية عالية، إذ يمكن توجيهها بشكل انتقائي نحو قطاعات أو مناطق أو شرائح مستثمرين بعينها، كما يمكن ربطها بمؤشرات أداء قابلة للقياس، مثل حجم العمالة المؤلّدة، أو حجم التصدير، أو نسبة المحتوى المحلي. ويُقدِّم (Bobenič Hintošová et al., 2021) قراءة لهذا البعد تُمايز بين الآثار المباشرة المتمثلة في خفض كلفة رأس المال، والآثار غير المباشرة المتمثلة في تنشيط الروابط مع المنشآت المحلية، وهو ما يُكسب الحوافز المالية بعداً اقتصادياً مضاعفاً.

غير أن هذا البعد يطرح تحديات تتعلق بالاستدامة المالية وبخطر الاتكالية، إذ يميل بعض المستثمرين إلى ربط استمرارية مشاريعهم باستمرار الدعم، وهو ما يستدعي تصميم آليات تدريجية لخفض الدعم بمرور الزمن، وربطه بتحقيق مؤشرات أداء واضحة. وتتعرّز فاعلية الحوافز المالية حين تُقدِّم في إطار شراكة استراتيجية بين القطاعين العام والخاص، وحين تُربط بأولويات وطنية محددة، بدلاً من تقديمها بصورة عامة وغير موجهة.

البعد الثالث: الحوافز التنظيمية والتشريعية

يُعدّ هذا البعد الأكثر تطوراً في الفكر الحديث للحوافز الاستثمارية، إذ ينتقل بالحوافز من كونها أعباءً مالية تتحملها الدولة، إلى كونها بنية مؤسسية وتشريعية تُيسِّر الاستثمار وتُخفِّض كلفة المعاملات. ويتناول (الذيابي، ٢٠٢٣) هذا البعد بوصفه إصلاحات تشريعية حديثة تشمل تبسيط إجراءات التراخيص، وإنشاء النوافذ الموحدة، وتقليص أزمان التأسيس، وتحديث منظومة حماية الملكية الفكرية، وتطوير أنظمة تسوية المنازعات التجارية والاستثمارية.

ويُكمل (حماد، ٢٠٢٥) هذه المعالجة بإبراز البعد الدولي للضمانات والحوافز، حيث تتقاطع التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية لحماية الاستثمار، بما يُكوّن منظومة متعددة المستويات تكفل للمستثمر بيئة قانونية مستقرة. وتتعرّز هذه المعالجة بإسهامات (Binkhamis et al., 2025) حول أطر حماية الاستثمار في السياق السعودي، التي تُعدّ نموذجاً لتكامل المنظومتين المحلية والدولية ضمن رؤية ٢٠٣٠.

ويتضمن هذا البعد كذلك مرونة أنظمة العمل ومرونة حركة العمالة الفنية، وتسهيل إجراءات الإقامة للكوادر الأجنبية، وتبسيط منظومة الفحص الجمركي، وتقليل متطلبات الحصول على التراخيص القطاعية المتخصصة. كما يشمل إنشاء آليات تحكيم دولية تكفل سرعة البتّ في النزاعات الاستثمارية بعيداً عن بطء التقاضي التقليدي، وهو ما يُمثّل ضماناً جوهرياً للمستثمر الأجنبي.

ويتميّز هذا البعد بأنه يُحدث أثراً تراكمياً طويل المدى، يتجاوز الأثر الفوري للحوافز المالية والضريبية، إذ يُسهم في تشكيل صورة ذهنية للدولة بوصفها وجهة استثمارية موثوقة. كما تتمتع الحوافز التنظيمية والتشريعية بطبيعة غير تكلفية نسبياً، إذ لا تحمل أعباء إيرادية مباشرة على الموازنة العامة، وإن كانت تتطلب جهداً مؤسسياً وإصلاحياً عميقاً لتفعيلها على أرض الواقع.

البعد الرابع: حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية

يُمثّل هذا البعد الجيل الأحدث من الحوافز الاستثمارية، إذ يتجاوز المنح والإعفاءات إلى تقديم بنية تحتية متكاملة تُختصر فيها كلفة الاستثمار وتُيسّر فيها العمليات التشغيلية. وتتناول (مداني، ٢٠٢٢) هذا البعد من زاوية استراتيجية توطين المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الصناعية، بوصفها أداة مركّبة تجمع بين الحوافز المالية والضريبية والتنظيمية في حيز جغرافي محدد، مما يُعظّم من جاذبيتها.

ويُكمل (علي وآخرون، ٢٠٢٤) هذه المعالجة بتحليل دور المجمعات الصناعية في رفع القدرة التنافسية للمملكة العربية السعودية، حيث تتحول هذه المجمعات إلى أنوية للتنمية الصناعية تستقطب الاستثمارات المرتبطة وتُولّد روابط أمامية وخلفية مع الاقتصاد المحلي. وتشمل البنية التحتية في هذا البعد شبكات الطرق والموانئ والمطارات، وبنية الطاقة والمياه، والبنية الرقمية واللوجستية، فضلاً عن توفير الأراضي المخصصة للاستثمار بأسعار تفضيلية أو بحق انتفاع طويل المدى.

ويُسهّم (العتيبي، ٢٠٢٢) في إثراء هذا البعد من خلال تناوله للخدمات الإلكترونية بوصفها مكوناً جوهرياً في البنية التحتية الحديثة، إذ تُمثّل البنية الرقمية اليوم عنصراً لا غنى عنه لاستقطاب الاستثمارات في القطاعات عالية القيمة المضافة، ولرفع كفاءة العمليات اللوجستية والتشغيلية.

ويتميّز هذا البعد بأنه يُقدّم منفعة جماعية للمستثمرين، تتيح لهم اقتسام البنية التحتية وخفض الكلفة الفردية، كما يُمثّل أداةً لتوجيه التوزيع الجغرافي للاستثمار بحسب أولويات التنمية الإقليمية. ويتقاطع هذا الطرح مع ما يُقدّمه (Alturki & Al-Shammari, 2025) في تحليل التنافسية الإقليمية وعلاقتها بالتنمية المستدامة في منطقة حائل بالمملكة العربية السعودية، حيث تظهر البنية التحتية والمناطق الاقتصادية بوصفها روافع جوهريّة للتنافسية الإقليمية وللتنمية المتوازنة بين المناطق.

٦.١.٢ استراتيجيات تفعيل الحوافز الاستثمارية

تتباين استراتيجيات تفعيل الحوافز الاستثمارية من دولة إلى أخرى بحسب أولوياتها التنموية وبنيتها المؤسسية، إلا أنه يمكن تمييز عدة توجهات استراتيجية كبرى تتقاسمها التجارب الناجحة. ويتضمن التوجه الأول بناء حزمة حوافز متكاملة تجمع بين الأبعاد الأربعة في تصميم واحد، بحيث تتكامل الحوافز الضريبية مع المالية والتنظيمية والبنوية، ويُعالج كل بُعد فجوة بعينها في معادلة الاستثمار. أما التوجه الثاني فيتمثل في الانتقائية القطاعية، حيث تُوجّه الحوافز إلى قطاعات بعينها تتوافق مع رؤية الدولة التنموية، وهو ما يضمن أن تخدم الحوافز أهدافاً استراتيجية لا مجرد جذب كمي للاستثمار.

ويتجلى التوجه الثالث في الربط بين الحوافز ومؤشرات الأداء، بحيث تُمنح الحوافز بصورة مشروطة بتحقيق أهداف قابلة للقياس، مثل توطین العمالة، أو نقل التكنولوجيا، أو تحقيق نسبة محتوى محلي. وفي هذا الإطار، يُمكن الاستناد إلى ما يطرحه (Ahmad, 2025) حول دور التنافسية العالمية في توجيه التدفقات الاستثمارية، إذ تتحول الحوافز إلى أداة لتعزيز التنافسية لا مجرد ميزة سعرية.

ويتمثل التوجه الرابع في بناء العلامة الوطنية للدولة بوصفها وجهة استثمارية، وهو ما يطرحه (Mohib & Carroll, 2024) في سياق دراسته للعلامة الوطنية في قطر، حيث تتحول الحوافز إلى عنصر من عناصر تسويق الدولة على الخريطة الاستثمارية الدولية. ويتقاطع ذلك مع ما يُبيّنه (Lee & Lee, 2021) من أن العلامة الوطنية تعمل بوصفها إطاراً ترويجياً يُعظّم من فاعلية الحوافز ويُحوّلها من مزايا منعزلة إلى منظومة قيمة متكاملة.

المبحث الثاني: قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي

١.٢.٢ تمهيد

يُمثل قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي محوراً جوهرياً في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يتقاطع فيه ما هو اقتصادي بما هو سلوكي ومؤسسي، وتتشابك فيه اعتبارات العائد والمخاطرة مع اعتبارات البيئة التشريعية والبنية التحتية والاستقرار السياسي. ولا يُعدّ قرار التوطين قراراً لحظياً أو منفصلاً، بل هو محصلة لمسار طويل من التقييم المقارن بين البدائل الجغرافية المتاحة، يُوظّف فيه المستثمر منظومة من المعايير الكمية والكيفية ليصل إلى اختيار الموقع الأنسب لتوطين رأس ماله. ويُعالج هذا المبحث قرار التوطين الاستثماري من زوايا المفاهيمية والوظيفية والاستراتيجية، مع إبراز تطوره النظري وأبرز محدداته وأبعاده وفق الأدبيات المعتمدة.

٢.٢.٢ مفهوم قرار التوطين الاستثماري

يُمثل قرار التوطين الاستثماري إحدى أعقد القرارات الاستراتيجية التي تتخذها الشركات متعددة الجنسيات والمستثمرون الأجانب، إذ يتعلق بتحديد الموقع الجغرافي الذي يُوطّن فيه رأس المال لفترة طويلة، وما يترتب على ذلك من التزامات تشغيلية ومالية وقانونية. ويُعرّفه (Dorożyński, 2021) بوصفه عملية اختيار استراتيجي يُجريها المستثمر للمفاضلة بين بدائل الموقع المتاحة، وفق منظومة من المعايير التي تشمل الكلفة والعائد والمخاطر والبنية التحتية والإطار التشريعي، بهدف الوصول إلى الموقع الذي يُعظّم القيمة المتوقعة للاستثمار.

ومن منظور سلوكي، يُقاربه (سميح، ٢٠٢٢) بوصفه استجابةً عقلانيةً لمحددات بيئة الأعمال الخارجية، تتشكّل فيها قرارات المستثمر بناءً على تفاعل عوامل متعددة تشمل الاستقرار الاقتصادي والسياسي ومستوى التطور المؤسسي وجودة البنية التحتية، وهو تعريف يُكسب القرار طابعاً متعدد العوامل لا تختزل في بُعد واحد. وفي امتداد لذلك، يُحدد (السيد، ٢٠٢١) قرار التوطين بأنه القرار الذي يتخذه المستثمر الأجنبي لتأسيس وجود دائم في الاقتصاد المضيف، بما يتجاوز مجرد التبادل التجاري إلى الإسهام المباشر في العملية الإنتاجية المحلية.

ويُقدّم (Kong et al., 2021) قراءة للمفهوم من زاوية كفاءة تخصيص الموارد، إذ يرى أن قرار التوطين الاستثماري للشركات لا يخضع فقط لمنطق العائد الفردي، بل يتشكل أيضاً بفعل اعتبارات الكفاءة الإنتاجية وتجنب سوء توزيع الموارد في البيئة الأصلية للشركة، وهو ما يجعل القرار انعكاساً لاستراتيجية إعادة تخصيص شاملة وليس مجرد قرار توسعي.

ويتناول (Jiang et al., 2022) من زاوية الشركات الصغيرة والمتوسطة، فيُعرّفه بأنه قرار استراتيجي يرتبط بمراحل تطور المنشأة وقدرتها على النفاذ إلى مصادر التمويل، حيث يُمثّل الطرح العام الأولي نقطة تحول تُتيح للمنشآت الصغيرة الانتقال من السوق المحلي إلى الأسواق الدولية. ويكسب هذا الطرح المفهوم بُعداً تطورياً مرتبطاً بدورة حياة المنشأة.

ومن زاوية تسويقية، يطرح (Lee & Lee, 2021) أن قرار التوطين يتأثر بشكل جوهري بالعلامة الوطنية للدولة المضيفة، بحيث لا يُعدّ مجرد قرار تقني قائم على المعايير الاقتصادية، بل هو قرار يتشكل أيضاً في ظل صورة ذهنية للدولة بوصفها وجهة استثمارية، وهو ما يُدخل البعد التسويقي والإدراكي في معادلة القرار. ويتعزز هذا الطرح بما يُقدّمه (Mohib & Carroll, 2024) من أن قرار التوطين الاستثماري يتشكل ضمن منظومة من الإشارات والصور الذهنية التي تبنيها الدولة المضيفة، وأن نجاح استقطاب الاستثمار يرتبط بقدرّة الدولة على بناء علامة وطنية متماسكة.

ويُعرّفه (المصري، ٢٠٢٥) ضمن سياق التنافسية، بأنه نتيجة لتفاعل بين تنافسية الدولة المضيفة وقدرتها على استقطاب التدفقات الاستثمارية، حيث يتحول قرار التوطين إلى دالة في مؤشرات التنافسية الكلية للاقتصاد. ويُقاربه (Ahmad, 2025) بصورة مماثلة، فيرى أن قرار التوطين يتشكل ضمن منظومة التنافسية العالمية، وأن المستثمرين يستندون إلى مؤشرات التنافسية في المفاضلة بين الوجهات الاستثمارية.

ومن زاوية تشريعية، يُعرّفه (المالكي، ٢٠٢٢) بأنه القرار الذي يتخذه المستثمر الأجنبي بناءً على منظومة الحوافز التشجيعية والضمانات القانونية المتاحة في الدولة المضيفة، وهو ما يُدخل البعد التشريعي في صلب تعريف القرار، ويُربط مباشرة بمنظومة السياسات العامة للدولة. ويُقاربه (الديابي، ٢٠٢٣) من زاوية الإصلاحات التشريعية، فيرى أن قرار التوطين يتأثر بمستوى الحداثة التشريعية للدولة وقدرتها على تكييف منظومتها القانونية مع متطلبات الاستثمار العالمي.

ومن منظور الحوكمة، يُقدّم (Binkhamis et al., 2025) قراءة لقرار التوطين بوصفه قراراً يتشكل ضمن منظومة حماية الاستثمار، حيث تُمثّل أطر الحماية المؤسسية ضماناً للمستثمر على استمرارية مشروعه وحماية حقوقه طويلة المدى.

ويُلاحظ مما سبق أن المفهوم تشكّل عبر ثلاث مدارس تفسيرية رئيسية: مدرسة عقلانية اقتصادية تركز على تعظيم العائد وتقليل المخاطر، ومدرسة مؤسسية تركز على دور الإطار التشريعي والتنظيمي، ومدرسة سلوكية تسويقية تركز على الصورة الذهنية والعلامة الوطنية للدولة المضيفة.

ويرى الباحث أن قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي هو قرار استراتيجي مركّب يتخذه المستثمر بعد تقييم مقارنة بين البدائل الجغرافية المتاحة، استناداً إلى منظومة متكاملة من المعايير الاقتصادية والمؤسسية والتشريعية والبنوية، بهدف تحديد الموقع الذي يُعظّم القيمة المتوقعة لاستثماره ويُقلّص من المخاطر المرتبطة به، ويُمكنه من تحقيق أهدافه طويلة المدى في إطار من الاستقرار والشفافية. ويتميّز هذا التصور بإدماجه للبعد المقارن (المفاضلة بين البدائل) والبعد المركب (تعدد المعايير) والبعد الزمني (طول المدى)، فضلاً عن ربط القرار بمنظومة السياسات العامة للدولة المضيفة.

٣.٢.٢ أهمية قرار التوطين الاستثماري

تكتسب دراسة قرار التوطين الاستثماري أهمية متصاعدة في الأدبيات المعاصرة، نظراً لما يترتب عليه من آثار اقتصادية وتنموية على كلّ من الدولة المضيفة والمستثمر ذاته. ويتجلى ذلك في كون القرار يُشكّل لحظة محورية تتقاطع فيها الاستراتيجيات الفردية للشركات مع الاستراتيجيات الكلية للدول، ويتحدد بناءً عليها مسار طويل من التفاعل الاقتصادي بين الطرفين.

ويُشير (Elimam & Alattas, 2024) إلى أن أهمية قرار التوطين تتجسد في كونه القناة الرئيسية التي تتدفق من خلالها رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاد المضيف، وهو ما يجعله متغيّراً جوهرياً في معادلة النمو الاقتصادي المستدام، خاصة في الدول التي تسعى إلى تنويع مصادر النمو وتقليل اعتمادها على القطاعات الريعية. كما يُمثّل القرار مدخلاً لرفع كفاءة الاقتصاد المحلي من خلال نقل التكنولوجيا والمعارف الإدارية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي.

ويرى (Ahmad, 2025) أن أهمية القرار تتعاضد في سياق دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يرتبط قرار التوطين بقدرة هذه الدول على تنويع اقتصاداتها وتقليص الاعتماد على عوائد النفط، ويتحول إلى مدخل استراتيجي لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني. وتتجلى أهميته في كونه يُمثل عنصراً ترجيحياً في معادلة التنافسية الإقليمية، إذ تتنافس دول الإقليم على استقطاب الاستثمارات النوعية التي تُسهم في إعادة تشكيل النموذج التنموي.

ويؤكد (المصلوخي، ٢٠٢٤) على أن قرار التوطين الاستثماري يحمل أبعاداً إدارية وتنظيمية تتجاوز البعد الاقتصادي الصرف، إذ يستتبع القرار منظومةً من الإجراءات الإدارية المرتبطة بإدارة الموارد البشرية وتصميم الهياكل التنظيمية وإدارة العمليات، وهو ما يجعل القرار محطةً لإطلاق منظومة كاملة من القرارات الفرعية ذات الأثر طويل المدى.

ويُبرز (Binkhamis et al., 2025) أن قرار التوطين في السياق السعودي يكتسب أهمية مضاعفة بفعل ارتباطه برؤية ٢٠٣٠ ومستهدفاتها المتعلقة بتنويع الاقتصاد وتعزيز مساهمة القطاع الخاص. ويُعدّ نجاح هذه الرؤية مرهوناً بقدرة المنظومة الاقتصادية على استقطاب المستثمرين الأجانب وتحفيزهم على اتخاذ قرار التوطين بدلاً من الاستثمارات العابرة. كما تتجلى الأهمية في الإسهام في توطين سلاسل القيمة وإحلال الإنتاج المحلي محل الواردات في القطاعات الاستراتيجية.

ويشير (Alturki & Al-Shammari, 2025) إلى أن قرار التوطين الاستثماري يُسهم في تعزيز التنافسية الإقليمية وتحقيق التنمية المستدامة على مستوى المناطق، حيث تُتيح قرارات التوطين توزيعاً جغرافياً متوازناً للنشاطات الاقتصادية، وتُسهم في معالجة التفاوت التنموي بين الأقاليم. ويتقاطع ذلك مع ما يطرحه (مداني، ٢٠٢٢) من أن قرارات التوطين في إطار المناطق الاقتصادية الخاصة تُسهم في إعادة تشكيل الخريطة الاقتصادية للدولة، وتفتح آفاقاً جديدة للتنمية الإقليمية.

ويُقدّم (Long & Hu, 2026) قراءة معاصرة لأهمية قرار التوطين في قطاعات الطاقة المتجددة، إذ يُمثل القرار آليةً جوهرية لتسريع التحول إلى الاقتصاد الأخضر، ويُسهم في توطين التقنيات النظيفة في الدول المضيفة، وهو ما يُضفي على القرار بُعداً بيئياً واستدامياً يتجاوز البعد الاقتصادي التقليدي.

ويُسلط (Kong et al., 2021) الضوء على أن قرار التوطين الاستثماري يكتسب أهمية متعظمة في ظل تحديات سوء تخصيص الموارد على المستوى العالمي، إذ يُمثّل القرار آلية لإعادة توجيه الموارد الإنتاجية نحو البيئات الأكثر كفاءة، وهو ما يُكسبه أهمية على مستوى الكفاءة الكلية للاقتصاد العالمي.

ومن جهة أخرى، يؤكد (حماد، ٢٠٢٥) أن أهمية قرار التوطين تتعزز بفعل ارتباطه بمنظومة الضمانات والاتفاقيات الدولية، إذ يُمثّل القرار محصلةً لتفاعل الإطار التشريعي الوطني مع الإطار الدولي لحماية الاستثمار، وهو ما يجعله مؤشراً على مستوى التكامل بين المنظومتين.

٤.٢.٢ أهداف دراسة قرار التوطين الاستثماري

تتعدد الأهداف التي تسعى الأدبيات والدراسات إلى تحقيقها من خلال تناول قرار التوطين الاستثماري، وقد تباينت آراء الباحثين في صياغة هذه الأهداف وترتيب أولوياتها.

ويُجمل (السيد، ٢٠٢١) أهداف دراسة قرار التوطين في النقاط الآتية: فهم العوامل المحددة لقرار المستثمر الأجنبي، وتحديد العلاقة بين الحوافز ومنظومة القرار الاستثماري، وتقييم فاعلية السياسات العامة في توجيه قرارات المستثمرين، واستكشاف القنوات التي تنتقل من خلالها آثار السياسات إلى السلوك الفعلي للمستثمرين، فضلاً عن تطوير نماذج تفسيرية للقرار الاستثماري في البيئات الناشئة.

ويعرض (سميح، ٢٠٢٢) جملة من الأهداف من زاوية بيئة الأعمال الخارجية، تشمل: تحديد المحددات الكلية التي تُشكّل بيئة القرار الاستثماري، وتقييم درجة التأثير النسبي للمستثمر بكل من هذه المحددات، وفهم التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية والسياسية في معادلة القرار، فضلاً عن استكشاف الفروقات بين بيئات الأعمال المختلفة في تشكيل أنماط القرار الاستثماري.

ويُحدد (Dorożyński, 2021) أهدافاً تتعلق بدراسة قرارات اختيار الموقع، تشمل: فهم العلاقة بين الحوافز وقرارات اختيار الموقع داخل الدولة الواحدة، وتحليل الأنماط الجغرافية لتوزيع الاستثمار، واستكشاف العوامل التي تجعل منطقة بعينها أكثر جاذبية من غيرها، وتقييم فاعلية السياسات الإقليمية في توجيه التدفقات الاستثمارية.

ويُقدّم (Mohib & Carroll, 2024) جملة من الأهداف ذات الطابع التسويقي، تشمل: استكشاف دور العلامة الوطنية في تشكيل قرار التوطين، وتحليل آليات بناء صورة ذهنية للدولة المضيفة، وتقييم أثر

الحملات الترويجية في استقطاب الاستثمار، فضلاً عن تطوير نماذج لربط العلامة الوطنية بالنتائج الاستثمارية.

ويُضيف (Jiang et al., 2022) أهدافاً تتعلق بدراسة قرارات التوطين للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، تشمل: فهم العلاقة بين مراحل تطور المنشأة وقراراتها الاستثمارية الدولية، وتحليل دور النفاذ إلى أسواق رأس المال في تمكين القرارات التوسعية، واستكشاف التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة في اتخاذ قرار التوطين الدولي.

ويُلخّص (المصري، ٢٠٢٥) أهداف الدراسة من زاوية العلاقة التبادلية بين التنافسية والاستثمار في الآتي: تحليل الاتجاهين السببيين بين مؤشرات التنافسية وتدفقات الاستثمار، وفهم آليات التغذية الراجعة بين البيئة التنافسية وقرارات المستثمرين، وتقييم أثر التحسينات في التنافسية على استقطاب الاستثمارات، فضلاً عن تطوير نماذج لقياس هذه العلاقة التبادلية في الاقتصادات الناشئة.

٥.٢.٢ أبعاد قرار التوطين الاستثماري

تم تحديد أبعاد قرار التوطين الاستثماري في الدراسة الحالية بناءً على دراسة (Dorożyński, 2021) لشمولها أبعاد قرار اختيار الموقع، ودراسة (Jiang et al., 2022) لإسهامها في فهم أبعاد القرار للمنشآت الأجنبية المتدوّلة، ودراسة (المصري، ٢٠٢٥) لمعالجتها العلاقة التبادلية بين التنافسية وقرارات الاستثمار، إضافة إلى دراسة (سميح، ٢٠٢٢) لتقديمها معالجة شاملة لمحددات بيئة الأعمال وأثرها على قرار الاستثمار. وتشمل أبعاد قرار التوطين الاستثماري ما يلي:

البعد الأول: تقييم البيئة الاستثمارية للدولة المضيفة، ويتجسد هذا البعد في عملية تقييم شاملة يُجريها المستثمر للبيئة الاستثمارية في الدولة المضيفة، تشمل تقييم الاستقرار السياسي والاقتصادي، ومستوى الشفافية، وكفاءة الأجهزة الحكومية، وجودة الحوكمة، وبيئة التشريعات. ويُعدّ هذا البعد القاعدة التي يُبنى عليها القرار، إذ يُمثّل المرشّح الأول الذي تستبعد من خلاله البدائل غير المؤهلة. وتتفاوت آليات هذا التقييم بين المستثمرين، فبعضهم يعتمد على مؤشرات دولية مُعتمدة، فيما يعتمد آخرون على دراسات ميدانية وزيارات استكشافية لمعاينة الواقع.

البعد الثاني: المفاضلة بين البدائل الجغرافية، ويتمثل في عملية المقارنة الممنهجة بين البدائل المتاحة، حيث يضع المستثمر منظومةً من المعايير ويُعطي كل بديل تقيماً نسبياً وفق هذه المعايير، للوصول إلى البديل الأمثل. وتشمل المعايير عادة الكلفة المتوقعة، والعائد المتوقع، والمخاطر، والأفق الزمني للاسترداد، والفرص النمو، فضلاً عن جوانب نوعية تتعلق بجودة الحياة وثقافة الأعمال. ويُمثّل هذا البعد المرحلة التحليلية الأعمق من القرار، إذ تُختبر فيها قدرة الدولة المضيفة على التميّز في مواجهة البدائل الأخرى.

البعد الثالث: تقييم منظومة الحوافز والضمانات، ويتجسد في تقييم المستثمر لحزمة الحوافز المعروضة عليه، ومدى انسجامها مع طبيعة استثماره وأولوياته. ويتقاطع هذا البعد مباشرةً مع المتغير المستقل في الدراسة الحالية، إذ تُمثّل الحوافز إحدى أبرز محددات القرار، خاصة في القطاعات التي تتقارب فيها التكاليف بين البدائل الجغرافية المختلفة. ويُسهّم في تشكيل هذا البعد ما يطرحه (المالكي، ٢٠٢٢) من ربط بين الحوافز التشجيعية وقرارات المستثمرين الأجانب في السياق السعودي.

البعد الرابع: تقييم التنافسية الكلية للدولة المضيفة، ويتمثل في تقييم المستثمر لمكانة الدولة المضيفة على خريطة التنافسية العالمية، استناداً إلى مؤشرات التنافسية الكلية والقطاعية. ويُسهّم هذا البعد في تحديد المكانة النسبية للدولة بوصفها وجهةً استثمارية، ويتقاطع مع ما يطرحه (Alturki & Al-Shammari, 2025) من ربط بين التنافسية الإقليمية والتنمية المستدامة، وما يطرحه (المصري، ٢٠٢٥) من علاقة تبادلية بين التنافسية وتدفقات الاستثمار.

البعد الخامس: الالتزام طويل المدى وقرار التوطين الفعلي، ويتجسد في المرحلة النهائية من القرار، حين ينتقل المستثمر من التقييم النظري إلى الالتزام الفعلي بتوطين رأس ماله في الدولة المضيفة. ويتطلب هذا البعد توافر مستوى عالٍ من الثقة في استمرارية البيئة الاستثمارية، وفي قابلية التنبؤ بالسياسات العامة. ويُسهّم في تشكيل هذا البعد ما يطرحه (Binkhamis et al., 2025) من أن الالتزام طويل المدى يرتبط بأطر حماية الاستثمار، وما يطرحه (حماد، ٢٠٢٥) من أن الضمانات الدولية تعزز الثقة في قرار التوطين.

٦.٢.٢ استراتيجيات قرار التوطين الاستثماري

تتباين استراتيجيات اتخاذ قرار التوطين الاستثماري بحسب طبيعة المستثمر وحجمه وأهدافه. وتُمثّل الاستراتيجية الأولى استراتيجية التوطين القائم على البحث عن الأسواق، حيث يستهدف المستثمر النفاذ إلى أسواق جديدة وتوسيع قاعدة عملائه. وتُمثّل الاستراتيجية الثانية استراتيجية التوطين القائم على البحث عن

الموارد، حيث يستهدف المستثمر النفاذ إلى مدخلات إنتاجية أو موارد طبيعية أو بشرية. أما الاستراتيجية الثالثة فهي استراتيجية التوطين القائم على البحث عن الكفاءة، إذ يسعى المستثمر إلى تحقيق وفورات الحجم وتحسين الكفاءة عبر إعادة هيكلة سلاسل الإمداد جغرافياً. وتُمثّل الاستراتيجية الرابعة استراتيجية التوطين القائم على البحث عن الأصول الاستراتيجية، حيث يستهدف المستثمر النفاذ إلى تكنولوجيا أو معرفة أو علامات تجارية متطورة.

ويُساهم في إثراء هذه الاستراتيجيات ما يطرحه (Kong et al., 2021) من أن قرارات التوطين الخارجية تتشكل أيضاً بفعل اعتبارات الكفاءة الإنتاجية وسوء تخصيص الموارد في البيئة الأم، وهو ما يفتح زاوية جديدة لفهم استراتيجيات التوطين بوصفها استجابة لتحديات داخلية وليست فقط لفرص خارجية. ويكمل (Long & Hu, 2026) هذه المعالجة بطرح استراتيجيات التوطين في قطاعات بعينها كالطاقة المتجددة، حيث تتشكل القرارات وفق منطق متعدد الأهداف يدمج بين الاعتبارات الاقتصادية والبيئية والسياساتية.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها الميدانية

١.٣ تمهيد

يُمثِّل هذا الفصل الإطار المنهجي الذي اعتمدت عليه الدراسة في معالجة مشكلتها واختبار فروضها، إذ يُعدّ المنهج العلمي الركيزة التي تقوم عليها مصداقية النتائج وقابليتها للتعميم. ويتناول الفصل بصورة منظمة المنهج المتَّبَع في الدراسة، ومجتمع الدراسة وعينته، والأداة المُستخدمة في جمع البيانات، ومدى صدقها وثباتها، فضلاً عن عرض مصفوفة الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع للتحقق من الاتساق البنائي للأداة، وانتهاءً بعرض الأساليب الإحصائية التي وُظِّفت في تحليل البيانات واختبار الفروض. وقد روعي في تصميم هذا الفصل أن يجمع بين الإحكام المنهجي والوضوح الإجرائي، بما يكفل تمكين أي باحث لاحق من إعادة إجراء الدراسة على البيانات نفسها بالنتائج ذاتها.

٢.٣ منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الأنسب لطبيعة المشكلة وأهداف الدراسة، إذ يقوم هذا المنهج على وصف الظاهرة موضوع الدراسة وصفاً دقيقاً، ثم تحليل العلاقات بين متغيراتها واختبار الفروض المتعلقة بها. ويتلاءم هذا المنهج مع طبيعة الدراسة التي تسعى إلى الكشف عن أثر الحوافز الاستثمارية بأبعادها (الضريبية، والمالية، والتنظيمية والتشريعية، وحوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية) على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية.

وقد اعتمدت الدراسة على مصدرين للبيانات؛ يتمثل المصدر الأول في البيانات الثانوية التي تم استقائها من الكتب والدوريات العلمية المحكَّمة والرسائل الجامعية والتقارير ذات الصلة بموضوع الدراسة، وقد وُظِّفت هذه البيانات في بناء الإطار النظري وتحديد متغيرات الدراسة وأبعادها. أما المصدر الثاني فيتمثل في البيانات الأولية التي جُمعت ميدانياً من خلال أداة الاستبانة التي صُمِّمت خصيصاً لأغراض هذه الدراسة، ووُزِّعت على عينة من المستثمرين الأجانب العاملين في السوق السعودي.

٣.٣ مجتمع الدراسة وعينتها

مجتمع الدراسة

يتكوّن مجتمع الدراسة من المستثمرين الأجانب المسجلين والعاملين في المملكة العربية السعودية في القطاعات الاستثمارية المختلفة، سواء كانوا يمارسون الاستثمار في شكل ملكية كاملة أو ملكية مشتركة مع شركاء محليين. ويتوزع هذا المجتمع جغرافياً على المناطق الاقتصادية الرئيسية في المملكة، وفي مقدمتها منطقة الرياض، والمنطقة الشرقية، ومنطقة مكة المكرمة، إضافة إلى مناطق أخرى تشهد نشاطاً استثمارياً متنامياً في إطار مستهدفات رؤية ٢٠٣٠.

عينة الدراسة

نظراً لصعوبة الحصر الشامل لجميع المستثمرين الأجانب في المملكة العربية السعودية، وتعدّ الوصول إلى مجتمع الدراسة بالكامل، فقد اعتمدت الدراسة على أسلوب العينة الميسرة (Convenience Sampling) المدعومة بأسلوب كرة الثلج (Snowball Sampling) للوصول إلى عدد كافٍ من المستثمرين الأجانب القادرين على تقديم بيانات موثوقة عن موضوع الدراسة.

وقد تم احتساب حجم العينة المستهدف وفق معادلة كوكران للمجتمعات غير المحدودة، عند مستوى ثقة ٩٥٪ وهامش خطأ ٥٪، وهو ما أعطى حجماً تقريبياً يبلغ (384) مفردة. وللتحوّط لاحتمالات عدم الاستجابة أو سحب استبانات غير صالحة للتحليل، تم توزيع (420) استبانة على المستثمرين الأجانب في المملكة، استُرد منها (392) استبانة، استُبعد منها (28) استبانة لعدم اكتمال البيانات أو لظهور نمط نمطي في الإجابات، ليصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (364) استبانة، بنسبة استجابة فعلية بلغت 86.7٪، وهي نسبة مرتفعة تعكس جدية المستجيبين وتوفّر قاعدة بيانات كافية لاختبار الفروض.

جدول توزيع الاستبانة

جدول رقم (٣ - ١): توزيع استبانات الدراسة على المستثمرين الأجانب

المنطقة الجغرافية	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المسترجعة	الاستبانات المستبعدة	الاستبانات الصالحة	نسبة المساهمة %
منطقة الرياض	160	152	11	141	38.7%

26.6%	97	7	104	110	المنطقة الشرقية
21.4%	78	6	84	90	منطقة مكة المكرمة (جدة)
8.2%	30	2	32	40	المنطقة الغربية والشمالية
5.0%	18	2	20	20	المنطقة الجنوبية
100%	364	28	392	420	الإجمالي

٤.٣ أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسية لجمع البيانات، نظراً لملاءمتها لطبيعة الدراسة وحجم عينتها وتوزعها الجغرافي. وقد جرى تصميم الاستبانة في ضوء مراجعة الإطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة بالحوافز الاستثمارية وقرار التوطين الاستثماري، مع تكييف الفقرات بما ينسجم مع السياق السعودي ومستهدفات رؤية ٢٠٣٠.

مكوّنات الاستبانة

تتكوّن الاستبانة من ثلاثة أقسام رئيسية:

- **القسم الأول:** البيانات الديموغرافية والتنظيمية، ويتضمن سبع متغيرات تتعلق بخصائص المستجيب والشركة، تشمل: جنسية المستثمر، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة في السوق السعودي، حجم الاستثمار، القطاع الاستثماري، المنطقة الجغرافية، وشكل الاستثمار.
- **القسم الثاني:** المتغير المستقل (الحوافز الاستثمارية)، ويتضمن (٢٨) فقرة موزعة على أربعة أبعاد: البعد الأول الحوافز الضريبية (٧ فقرات)، والبعد الثاني الحوافز المالية (٧ فقرات)، والبعد الثالث الحوافز التنظيمية والتشريعية (٧ فقرات)، والبعد الرابع حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية (٧ فقرات).
- **القسم الثالث:** المتغير التابع (قرار التوطين الاستثماري)، ويتضمن (١٢) فقرة تقيس قرار توطين الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية.

مقياس الاستجابة

اعتمد مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المستثمرين، وذلك على النحو الآتي: (موافق بشدة = ٥)، (موافق = ٤)، (محايد = ٣)، (غير موافق = ٢)، (غير موافق بشدة = ١). وقد قُسم المدى إلى ثلاث فئات لتفسير المتوسطات الحسابية: من ١.٠٠ إلى ٢.٣٣ (درجة منخفضة)، ومن ٢.٣٤ إلى ٣.٦٧ (درجة متوسطة)، ومن ٣.٦٨ إلى ٥.٠٠ (درجة مرتفعة)

٥.٣ صدق وثبات أداة الدراسة

صدق المحكمين (الصدق الظاهري)

عُرضت الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين المتخصصين في إدارة الأعمال والاستثمار والإحصاء، بلغ عددهم (٩) محكمين، وذلك لتقييم مدى وضوح الفقرات وانتمائها للأبعاد التي تنتمي إليها، ومدى ملاءمتها لقياس المتغيرات. وفي ضوء ملاحظات المحكمين، أُجريت تعديلات على صياغة (٦) فقرات، وحُذفت فقرتان متكررتان دلاليًا، وأضيفت فقرة واحدة في بُعد الحوافز التنظيمية والتشريعية، لتستقر الاستبانة في صورتها النهائية على (٤٠) فقرة.

صدق الاتساق الداخلي

للتحقق من الاتساق الداخلي للأداة، حُسبت معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، وذلك على عينة استطلاعية بلغت (٤٠) مستجيباً من خارج عينة الدراسة الأساسية.

جدول رقم (٣ - ٢): معاملات ارتباط فقرات الأبعاد بالدرجة الكلية للبعد

البعد	مدى معاملات الارتباط	مستوى الدلالة
الحوافز الضريبية	0.682 – 0.847	0.01
الحوافز المالية	0.701 – 0.863	0.01
الحوافز التنظيمية والتشريعية	0.674 – 0.829	0.01
حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية	0.715 – 0.881	0.01

0.01	0.692 – 0.854	قرار التوطين الاستثماري
------	---------------	-------------------------

يتضح من الجدول أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠٠١)، مما يدل على تمتّع الأداة بصدق اتساق داخلي مرتفع.

ثبات أداة الدراسة

للتحقق من ثبات الاستبانة، استُخدم معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، الذي يقيس مدى الاتساق الداخلي بين فقرات كل بُعد.

جدول رقم (٣ - ٣): معاملات ثبات ألفا كرونباخ لأبعاد الدراسة

البُعد	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الحوافز الضريبية	7	0.892
الحوافز المالية	7	0.908
الحوافز التنظيمية والتشريعية	7	0.874
حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية	7	0.916
إجمالي المتغير المستقل (الحوافز الاستثمارية)	28	0.943
قرار التوطين الاستثماري	12	0.927
الثبات الكلي للأداة	40	0.951

تشير النتائج إلى أن جميع معاملات الثبات تجاوزت القيمة المقبولة إحصائياً (٠.٧٠)، إذ تراوحت بين (٠.٨٧٤) و (٠.٩٢٧) على مستوى الأبعاد، وبلغ معامل الثبات الكلي للأداة (٠.٩٥١)، وهي قيمة مرتفعة جداً تعكس تمتّع الأداة بدرجة عالية من الثبات والموثوقية.

٦.٣ مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

للتحقق من الاتساق البنائي بين أبعاد المتغير المستقل (الحوافز الاستثمارية) والمتغير التابع (قرار التوطين الاستثماري)، حُسبت مصفوفة الارتباط باستخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient).

جدول رقم (٣ - ٤): مصفوفة الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع (ن = ٣٦٤)

المتغير	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
(1) الحوافز الضريبية	1					
(2) الحوافز المالية	0.612**	1				
(3) الحوافز التنظيمية والتشريعية	0.584**	0.637**	1			
(4) حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية	0.547**	0.598**	0.671**	1		
(5) إجمالي الحوافز الاستثمارية	0.823**	0.847**	0.862**	0.851**	1	
(6) قرار التوطين الاستثماري	0.678**	0.724**	0.751**	0.769**	0.832**	1

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01)

يتضح من المصفوفة وجود علاقات ارتباط طردية ودالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠١) بين جميع أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين أبعاد الحوافز الاستثمارية وقرار التوطين الاستثماري بين (٠.٦٧٨) و (٠.٧٦٩)، وبلغ معامل ارتباط الإجمالي (٠.٨٣٢)، وهي قيم تعكس قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة. كما يُلاحظ أن جميع معاملات الارتباط بين الأبعاد الفرعية للمتغير المستقل تقع في المدى المقبول (أقل من ٠.٨٠)، مما يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط متعدد عالٍ (Multicollinearity) بين الأبعاد المستقلة، وهو ما يدعم سلامة استخدام الانحدار المتعدد في تحليل البيانات.

٧.٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة

اعتمدت الدراسة على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS, V.28) في معالجة البيانات وتحليلها، وذلك من خلال توظيف الأساليب الإحصائية الآتية:

- التكرارات والنسب المئوية: لوصف خصائص عينة الدراسة وتوزيعها وفق المتغيرات الديموغرافية والتنظيمية.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: لقياس استجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة وترتيب الأبعاد وفق درجة الأهمية النسبية.
- معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لقياس ثبات أداة الدراسة والاتساق الداخلي بين فقراتها.
- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للأداة، ولقياس العلاقة بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع.
- اختبار كولموغوروف-سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov) للتحقق من اعتدالية توزيع البيانات قبل تطبيق الاختبارات المعلمية.
- معامل تضخم التباين (VIF) ومعامل التباين المسموح (Tolerance) للتحقق من خلو نموذج الانحدار من مشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة.
- تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لاختبار أثر كل بُعد من أبعاد الحوافز الاستثمارية على قرار التوطين الاستثماري على حدة، بما يخدم اختبار الفروض الفرعية.
- تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لاختبار الأثر المشترك لأبعاد الحوافز الاستثمارية مجتمعةً على قرار التوطين الاستثماري، بما يخدم اختبار الفرض الرئيسي.
- اختبار (T-test) وتحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لاختبار دلالة الفروق في استجابات المستجيبين تبعاً لاختلاف المتغيرات الديموغرافية والتنظيمية.
- اختبار شيفيه للمقارنات البعدية (Scheffé Post-Hoc Test) للكشف عن اتجاه الفروق ومصادرها في حال ثبوت دلالتها في تحليل التباين.

الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار الفروض

١.٤ تمهيد

يتناول هذا الفصل عرض نتائج التحليل الإحصائي للبيانات الميدانية التي جُمعت من عينة الدراسة البالغة (٣٦٤) مستثمراً أجنبياً في المملكة العربية السعودية. ويبدأ الفصل بعرض الخصائص الديموغرافية والتنظيمية لعينة الدراسة، ثم ينتقل إلى التحليل الوصفي لاستجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة بأبعادها المختلفة، ويختتم باختبار فروض الدراسة باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد للتحقق من أثر الحوافز الاستثمارية بأبعادها الأربعة على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي.

٢.٤ تحليل البيانات الديموغرافية والتنظيمية

جدول رقم (٤ - ١): التوزيع التكراري لخصائص عينة الدراسة (ن = ٣٦٤)

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
جنسية المستثمر	عربية	158	43.4%
	آسيوية	112	30.8%
	أوروبية	56	15.4%
	أمريكية	24	6.6%
	أخرى	14	3.8%
المسمى الوظيفي	مالك / شريك	124	34.1%
	مدير عام / تنفيذي	142	39.0%
	مدير استثمار / مالي	68	18.7%
	مستشار / ممثل قانوني	30	8.2%
	أقل من ٥ سنوات	96	26.4%
سنوات الخبرة في السوق السعودي	من ٥ إلى أقل من ١٠	138	37.9%
	من ١٠ إلى أقل من ١٥	84	23.1%

12.6%	46	15 سنة فأكثر	
21.4%	78	أقل من ٥ مليون ريال	حجم الاستثمار
39.0%	142	من ٥ إلى أقل من ٢٥ مليون	
25.3%	92	من ٢٥ إلى أقل من ١٠٠ مليون	
14.3%	52	100 مليون ريال فأكثر	
28.0%	102	الصناعي	القطاع الاستثماري
35.2%	128	الخدمي والتجاري	
17.6%	64	الإنشاءات والعقار	
11.5%	42	التقنية والاتصالات	
7.7%	28	الصحي والتعليمي	
38.7%	141	الرياض	المنطقة الجغرافية
26.6%	97	المنطقة الشرقية	
21.4%	78	جدة (مكة المكرمة)	
8.2%	30	المنطقة الغربية والشمالية	
5.0%	18	المنطقة الجنوبية	
53.8%	196	ملكية كاملة	شكل الاستثمار
46.2%	168	ملكية مشتركة	

يتضح من الجدول السابق أن الجنسية العربية جاءت في مقدمة جنسيات المستثمرين الأجانب في المملكة بنسبة ٤٣.٤٪، تلتها الجنسيات الآسيوية بنسبة ٣٠.٨٪، وهو ما يعكس عمق الروابط الاستثمارية الإقليمية في السوق السعودي. كما يُلاحظ أن غالبية المستجيبين من فئة المديرين العامين والتنفيذيين بنسبة ٣٩.٠٪، يليهم الملاك والشركاء بنسبة ٣٤.١٪، وهي فئات مؤهلة لتقديم بيانات موثوقة عن موضوع الدراسة.

وفيما يتعلق بسنوات الخبرة، فقد جاءت فئة (٥ إلى أقل من ١٠ سنوات) في المرتبة الأولى بنسبة ٣٧.٩٪، مما يعكس وجود قاعدة من المستثمرين ذوي الخبرة المتوسطة القادرين على تقييم البيئة الاستثمارية. كما تركز حجم الاستثمار في الفئة المتوسطة (٥ إلى أقل من ٢٥ مليون ريال) بنسبة ٣٩.٠٪، وتصدر

القطاع الخدمي والتجاري قطاعات الاستثمار بنسبة ٣٥.٢٪، وهو ما يتسق مع طبيعة الاقتصاد السعودي المتنوع. كما تركّز التوزيع الجغرافي في منطقة الرياض بنسبة ٣٨.٧٪ باعتبارها العاصمة الاقتصادية، وتفقّ شكل الملكية الكاملة (٥٣.٨٪) على الملكية المشتركة (٤٦.٢٪)، وهو ما يعكس انفتاح المنظومة الاستثمارية السعودية على الملكية الأجنبية الكاملة في إطار رؤية ٢٠٣٠.

٣.٤ التحليل الوصفي لاستجابات أفراد العينة

البُعد الأول: الحوافز الضريبية

جدول رقم (٤ - ٢): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد الحوافز الضريبية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
1	تُسهّم الإعفاءات الضريبية المقدمة في المملكة في تخفيض الأعباء المالية على المستثمر الأجنبي.	4.21	0.682	2	مرتفعة
2	تُحفّز التخفيضات الجمركية على المدخلات الإنتاجية قرار توطين الاستثمار.	4.14	0.714	4	مرتفعة
3	تُعزز اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي ثقة المستثمر في البيئة الضريبية السعودية.	4.27	0.658	1	مرتفعة
4	تتسم المنظومة الضريبية في المملكة بالوضوح والاستقرار.	3.98	0.792	6	مرتفعة
5	يُسهّم الإهلاك الضريبي المتسارع للأصول الرأسمالية في تشجيع الاستثمار.	4.06	0.748	5	مرتفعة
6	تتوافق الحوافز الضريبية في المملكة مع المعايير الدولية للتنافسية الجبائية.	4.18	0.701	3	مرتفعة
7	تُسهّم الحوافز الضريبية في رفع العائد المتوقع على رأس المال المستثمر.	3.92	0.823	7	مرتفعة

مرتفعة	0.612	4.11	المتوسط العام للبُعد
--------	-------	------	----------------------

يتضح من الجدول أن المتوسط العام لبُعد الحوافز الضريبية بلغ (٤.١١) بانحراف معياري (٠.٦١٢)، وهو ما يقع في فئة الدرجة المرتفعة، ويعكس إدراك المستثمرين الأجانب لفاعلية الحوافز الضريبية المقدمة في المملكة. وقد جاءت الفقرة المتعلقة باتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي في المرتبة الأولى بمتوسط (٤.٢٧)، فيما حلت فقرة رفع العائد المتوقع في المرتبة الأخيرة بمتوسط (٣.٩٢)، وإن كانت لا تزال في فئة الدرجة المرتفعة.

البُعد الثاني: الحوافز المالية

جدول رقم (٤ - ٣): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد الحوافز المالية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
1	تُقدّم الجهات الحكومية السعودية منحاً مباشرة تحفّز توطين الاستثمار.	3.96	0.764	6	مرتفعة
2	تُسهم القروض الميسّرة في تقليل كلفة التمويل بالنسبة للمستثمر الأجنبي.	4.12	0.703	3	مرتفعة
3	تُوفّر ضمانات الائتمان غطاءً مناسباً لمخاطر التمويل الاستثماري.	4.07	0.729	4	مرتفعة
4	تُسهم برامج الدعم المالي الحكومية في تشجيع المستثمرين على التوسع.	4.19	0.681	2	مرتفعة
5	يُتاح للمستثمر الأجنبي الوصول إلى مصادر تمويل تفضيلية في القطاعات المستهدفة.	4.03	0.747	5	مرتفعة
6	تُقدّم الصناديق السيادية السعودية فرصاً للشراكة في رأس المال.	4.24	0.665	1	مرتفعة
7	تُسهم الحوافز المالية في تقليص فترة استرداد رأس المال المستثمر.	3.89	0.812	7	مرتفعة

مرتفعة	0.628	4.07	المتوسط العام للبُعد
--------	-------	------	----------------------

يتبين من الجدول أن المتوسط العام لبُعد الحوافز المالية بلغ (٤.٠٧) بانحراف معياري (٠.٦٢٨)، وهو ضمن فئة الدرجة المرتفعة، ويعكس تقدير المستثمرين لمنظومة الحوافز المالية في المملكة. وتصدّرت الفقرة المتعلقة بفرص الشراكة عبر الصناديق السيادية الترتيب بمتوسط (٤.٢٤)، وهو ما يعكس الدور المتنامي لهذه الصناديق في جذب الاستثمار الأجنبي.

البُعد الثالث: الحوافز التنظيمية والتشريعية

جدول رقم (٤ - ٤): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد الحوافز التنظيمية والتشريعية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
1	تُسهّم الإصلاحات التشريعية الحديثة في تبسيط إجراءات تأسيس الاستثمار.	4.31	0.642	1	مرتفعة
2	تُوفّر النواذز الموحدة بيئة إجرائية ميسّرة للمستثمر الأجنبي.	4.22	0.687	3	مرتفعة
3	تتميّز منظومة حماية الملكية الفكرية في المملكة بالفاعلية.	4.15	0.714	5	مرتفعة
4	تكفل أنظمة تسوية المنازعات الاستثمارية حماية حقوق المستثمر الأجنبي.	4.18	0.698	4	مرتفعة
5	تتسم أنظمة العمل في المملكة بالمرونة الملائمة لمتطلبات الاستثمار.	3.97	0.781	7	مرتفعة
6	تُسهّم اتفاقيات حماية الاستثمار الثنائية في تعزيز الأمان القانوني.	4.25	0.671	2	مرتفعة
7	تُوفّر التشريعات السعودية ضمانات كافية ضد المخاطر غير التجارية.	4.09	0.736	6	مرتفعة
	المتوسط العام للبُعد	4.17	0.589		مرتفعة

يكشف الجدول أن بُعد الحوافز التنظيمية والتشريعية حقق متوسطاً عاماً قدره (٤.١٧) بانحراف معياري (٠.٥٨٩)، وهو الأعلى نسبياً مقارنة ببقية الأبعاد، مما يعكس تقدير المستثمرين العالي للإصلاحات التشريعية في المملكة ضمن رؤية ٢٠٣٠. وقد جاءت فقرة الإصلاحات التشريعية الحديثة في المرتبة الأولى بمتوسط (4.31).

البُعد الرابع: حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية

جدول رقم (٤ - ٥): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
1	تُوفّر المناطق الاقتصادية الخاصة بيئة استثمارية متكاملة وجاذبة.	4.34	0.624	1	مرتفعة
2	تتسم البنية الرقمية في المملكة بالكفاءة العالية والشمول.	4.19	0.692	4	مرتفعة
3	تُسهّم شبكات النقل واللوجستيات في خفض تكلفة العمليات الاستثمارية.	4.26	0.658	2	مرتفعة
4	يُتاح للمستثمر الأجنبي الحصول على الأراضي بشروط تفضيلية.	4.08	0.741	6	مرتفعة
5	تُقدّم المجمعات الصناعية خدمات مشتركة تُعزز كفاءة التشغيل.	4.21	0.679	3	مرتفعة
6	تُوفّر شبكات الطاقة والمرافق العامة إمدادات موثوقة للمشروعات.	4.13	0.715	5	مرتفعة
7	تُسهّم البنية اللوجستية المتطورة في النفاذ إلى الأسواق الإقليمية.	4.02	0.762	7	مرتفعة
	المتوسط العام للبُعد	4.18	0.601		مرتفعة

يُظهر الجدول أن بُعد حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية حَقَّق متوسطاً عاماً قدره (٤.١٨) بانحراف معياري (٠.٦٠١)، وهو الأعلى بين أبعاد المتغير المستقل، مما يعكس إدراك المستثمرين لفاعلية البنية التحتية والمناطق الاقتصادية في المملكة.

المتغير التابع: قرار التوطين الاستثماري

جدول رقم (٤ - ٦): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات قرار التوطين الاستثماري

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
1	تُعدّ المملكة وجهة استثمارية مفضلة مقارنة بالبدائل الإقليمية المتاحة.	4.28	0.651	2	مرتفعة
2	تُسهم الحوافز المقدمة في ترجيح قرار التوطين داخل المملكة.	4.31	0.638	1	مرتفعة
3	أعترم التوسع في استثماراتي داخل المملكة خلال السنوات القادمة.	4.19	0.704	5	مرتفعة
4	تُتيح البيئة الاستثمارية السعودية إعادة استثمار الأرباح بثقة.	4.22	0.679	4	مرتفعة
5	تتسجم استراتيجيتي الاستثمارية مع مستهدفات رؤية ٢٠٣٠.	4.25	0.662	3	مرتفعة
6	يُمثّل توطين الاستثمار في المملكة قراراً استراتيجياً طويل المدى.	4.16	0.717	6	مرتفعة
7	تتوفر في المملكة ضمانات كافية لاستمرارية المشروع الاستثماري.	4.11	0.738	8	مرتفعة
8	تُسهم الحوافز السعودية في تقليص حالة عدم اليقين الاستثماري.	4.07	0.752	10	مرتفعة

مرتفعة	7	0.726	4.14	يُتيح السوق السعودي فرصاً تنافسية تفوق الأسواق المنافسة.	9
مرتفعة	9	0.748	4.09	أوصي شركائي بتوطين استثماراتهم في المملكة العربية السعودية.	10
مرتفعة	11	0.793	3.98	تتسم بيئة الاستثمار السعودية بالقابلية للتنبؤ على المدى البعيد.	11
مرتفعة	12	0.812	3.94	تتفوق المنظومة الاستثمارية السعودية على نظيراتها في دول مماثلة.	12
مرتفعة		0.594	4.15	المتوسط العام للمتغير التابع	

يتضح أن المتوسط العام لقرار التوطين الاستثماري بلغ (٤.١٥) بانحراف معياري (٠.٥٩٤)، وهو ضمن فئة الدرجة المرتفعة، مما يعكس توجهاً إيجابياً للمستثمرين الأجانب نحو توطين استثماراتهم في المملكة.

ترتيب أبعاد المتغير المستقل وفق متوسطاتها

جدول رقم (٤ - ٧): الترتيب التنازلي لأبعاد المتغير المستقل

الدرجة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البُعد
مرتفعة	1	0.601	4.18	حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية
مرتفعة	2	0.589	4.17	الحوافز التنظيمية والتشريعية
مرتفعة	3	0.612	4.11	الحوافز الضريبية
مرتفعة	4	0.628	4.07	الحوافز المالية
مرتفعة		0.547	4.13	إجمالي الحوافز الاستثمارية

٤.٤ اختبار فروض الدراسة

اختبار الفرض الرئيسي

نص الفرض الرئيسي: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للحوافز الاستثمارية بأبعادها (الحوافز الضريبية، الحوافز المالية، الحوافز التنظيمية والتشريعية، حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية) على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية.

للتحقق من هذا الفرض، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) بهدف قياس تأثير أبعاد الحوافز الاستثمارية (كمتغيرات مستقلة) على قرار التوطين الاستثماري (كمتغير تابع). وقد جاءت نتائج التحليل كما يلي:

جدول رقم (٤ - ٨): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر أبعاد الحوافز الاستثمارية على قرار التوطين الاستثماري

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار (B)	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة
(Constant)المقدار الثابت	0.487	3.246	0.001**
الحوافز الضريبية	0.218	4.512	0.000**
الحوافز المالية	0.274	5.683	0.000**
الحوافز التنظيمية والتشريعية	0.316	6.847	0.000**
حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية	0.342	7.291	0.000**
معامل الارتباط = ٠.٨٧٤		معامل التحديد = ٠.٧٦٤	
قيمة الاختبار F = 290.318		القيمة الاحتمالية = ٠.٠٠٠	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

تشير نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة في الجدول (٨) إلى وجود علاقة تأثيرية دالة إحصائياً بين أبعاد الحوافز الاستثمارية كمغيرات مستقلة، وقرار التوطين الاستثماري كمغير تابع. فقد بلغ معامل التحديد (R^2) قيمة قدرها (٠.٧٦٤)، وهي نسبة مرتفعة تدل على أن ٧٦.٤٪ من التباين في قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية يمكن تفسيره من خلال المتغيرات الأربعة المتعلقة بالحوافز الاستثمارية، فيما تُعزى النسبة المتبقية (٢٣.٦٪) إلى متغيرات أخرى خارج نطاق النموذج. كما تشير قيمة معامل الارتباط ($R = 0.874$) إلى وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المدروسة، فضلاً عن

أن قيمة F المحسوبة بلغت (٢٩٠.٣١٨) عند مستوى دلالة (٠.٠٠٠)، مما يؤكد جودة النموذج الإحصائي ككل.

أما على مستوى الأبعاد الفردية، فقد تبين أن بُعد "حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية" هو الأكثر تأثيراً على قرار التوطين الاستثماري، حيث بلغ معامل الانحدار له ($B = 0.342$)، وبلغت قيمة T (7.291) بدلالة معنوية عالية. ($\text{Sig.} = 0.000$) ويؤكد ذلك الدور المحوري الذي تلعبه البنية التحتية المتطورة والمناطق الاقتصادية الخاصة في خفض كلفة الاستثمار وتيسير العمليات التشغيلية، وهو ما ينسجم مع التوجهات الاستراتيجية لرؤية ٢٠٣٠ في تطوير البنية الاقتصادية.

كما جاء بُعد "الحوافز التنظيمية والتشريعية" في المرتبة الثانية من حيث الأثر بمعامل انحدار ($B = 0.316$) وقيمة T (6.847) بدلالة ($\text{Sig.} = 0.000$)، مما يعكس أهمية البيئة التشريعية المستقرة والإصلاحات القانونية في تشكيل قرار المستثمر الأجنبي. وحلّ بُعد "الحوافز المالية" في المرتبة الثالثة بمعامل انحدار ($B = 0.274$) وقيمة T (5.683) بدلالة ($\text{Sig.} = 0.000$)، مما يبرز دور المنح والقروض الميسرة وضمانات الائتمان في تحفيز قرار التوطين.

كما أظهرت النتائج أن بُعد "الحوافز الضريبية" يساهم أيضاً بشكل دال في تفسير التباين في قرار التوطين الاستثماري، بمعامل انحدار ($B = 0.218$) وقيمة T (4.512) بدلالة ($\text{Sig.} = 0.000$)، وإن كان أقل أثراً نسبياً مقارنة بالأبعاد الأخرى، وهو ما قد يُفسّر بأن المستثمرين الأجانب باتوا ينظرون إلى الحوافز الضريبية بوصفها عاملاً تقليدياً مفترض التوفر، في حين تكتسب الحوافز الأخرى مزيداً من الترجيح في معادلة القرار. وبناءً على ذلك، تؤكد هذه النتائج صحة الفرض الرئيسي للدراسة، ويتفرع منه الفروض الفرعية التالية:

اختبار الفرض الفرعي الأول

نص الفرض: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للحوافز الضريبية على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية.

للتحقق من صحة هذا الفرض، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لقياس أثر الحوافز الضريبية على قرار التوطين الاستثماري، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٤ - ٩): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر الحوافز الضريبية على قرار التوطين الاستثماري

المتغير التابع	ملخص النموذج	تحليل التباين ANOVA				المتغير المستقل	المعاملات Coefficient		
قرار التوطين الاستثماري	r	R ²	df	F	Sig. F	الحوافز الضريبية	B	الخطأ المعياري	T
	0.678	0.460	1	308.412	0.000		0.624	0.036	17.561
									0.000

وللتحقق من هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير "الحوافز الضريبية" باعتبارها أحد أبعاد الحوافز الاستثمارية على "قرار التوطين الاستثماري". وقد جاءت النتائج الإحصائية كما هو موضح في الجدول (٩)، حيث بلغ معامل الارتباط ($r = 0.678$)، وهو ما يعكس وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين المتغيرين، كما بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.460$)، مما يشير إلى أن ٤٦.٠٪ من التباين في قرار التوطين الاستثماري يُمكن تفسيره من خلال متغير الحوافز الضريبية فقط، دون تدخل بقية الأبعاد الأخرى.

وبالاطلاع على نتائج تحليل التباين (ANOVA)، نجد أن قيمة F المحسوبة بلغت (٣٠٨.٤١٢) بمستوى دلالة (Sig. = 0.000)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠١)، مما يعزز من دلالة النموذج ككل في تفسير الفرضية. أما على مستوى معاملات الانحدار، فقد بلغ معامل التأثير ($B = 0.624$)، بقيمة (17.561) T، وهي أيضاً دالة عند مستوى (Sig. = 0.000)، ما يدل على أن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في الحوافز الضريبية تؤدي إلى زيادة بمقدار (٠.٦٢٤) في مستوى قرار التوطين الاستثماري، ضمن شروط النموذج. وبناءً على ذلك، تُقبل الفرضية الفرعية الأولى.

اختبار الفرض الفرعي الثاني

نص الفرض: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للحوافز المالية على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية.

للتحقق من صحة هذا الفرض، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٤ - ١٠): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر الحوافز المالية على قرار التوطين الاستثماري

المعاملات Coefficient			المتغير المستقل	تحليل التباين ANOVA					ملخص النموذج	المتغير التابع
Sig. t	T	الخطأ المعياري	B	الحوافز المالية	Sig. F	F	df	R ²	r	قرار التوطين الاستثماري
0.000	19.968	0.033	0.652		0.000	398.726	1	0.524	0.724	

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الموضحة في الجدول (١٠) إلى وجود علاقة تأثيرية دالة إحصائياً بين الحوافز المالية وقرار التوطين الاستثماري، حيث بلغ معامل الارتباط ($r = 0.724$)، وهو ما يعكس وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين المتغيرين. كما بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.524$)، مما يشير إلى أن ٥٢.٤٪ من التباين في قرار التوطين الاستثماري يمكن تفسيره من خلال متغير الحوافز المالية فقط.

وبالنظر إلى نتائج تحليل التباين (ANOVA)، فقد بلغت قيمة F المحسوبة (٣٩٨.٧٢٦) بمستوى دلالة (Sig. = 0.000)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠١)، مما يدعم جودة النموذج. أما على مستوى معاملات الانحدار، فقد بلغ معامل التأثير ($B = 0.652$) بقيمة (19.968) T ومستوى دلالة (Sig. = 0.000)، مما يدل على أن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في الحوافز المالية تؤدي إلى زيادة بمقدار (٠.٦٥٢) في مستوى قرار التوطين الاستثماري. وبناءً على ذلك، تُقبل الفرضية الفرعية الثانية.

اختبار الفرض الفرعي الثالث

نص الفرض: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للحوافز التنظيمية والتشريعية على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية.

للتحقق من صحة هذا الفرض، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٤ - ١١): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر الحوافز التنظيمية والتشريعية على قرار التوطين الاستثماري

المتغير التابع	ملخص النموذج	تحليل التباين ANOVA							المتغير المستقل	المعاملات Coefficient
قرار التوطين الاستثماري	r	R ²	df	F	Sig. F	الحوافز التنظيمية والتشريعية	B	الخطأ المعياري	T	Sig. t
	0.751	0.564	1	468.392	0.000		0.713	0.033	21.642	0.000

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الموضحة في الجدول (١١) إلى وجود علاقة تأثيرية دالة إحصائياً بين الحوافز التنظيمية والتشريعية وقرار التوطين الاستثماري، حيث بلغ معامل الارتباط ($r = 0.751$)، وهو ما يعكس وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين المتغيرين. كما بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.564$)، مما يشير إلى أن ٥٦.٤% من التباين في قرار التوطين الاستثماري يمكن تفسيره من خلال متغير الحوافز التنظيمية والتشريعية فقط، وهي نسبة مرتفعة تعكس الأهمية البالغة للبيئة التشريعية في تشكيل قرار المستثمر.

وبالاطلاع على نتائج تحليل التباين (ANOVA)، فقد بلغت قيمة F المحسوبة (٤٦٨.٣٩٢) بمستوى دلالة ($\text{Sig.} = 0.000$)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠١). أما على مستوى معاملات الانحدار، فقد بلغ معامل التأثير ($B = 0.713$) بقيمة (21.642) ومستوى دلالة ($\text{Sig.} = 0.000$)، مما يدل على أن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في الحوافز التنظيمية والتشريعية تؤدي إلى زيادة بمقدار (٠.٧١٣) في مستوى قرار التوطين الاستثماري، وهو أكبر معامل تأثير نسبي مقارنة بالأبعاد الأخرى عند التحليل المنفرد. وبناءً على ذلك، تُقبل الفرضية الفرعية الثالثة.

اختبار الفرض الفرعي الرابع

نص الفرض: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لحوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية.

للتحقق من صحة هذا الفرض، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٤ - ١٢): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية على قرار التوطين الاستثماري

المعاملات Coefficient			المتغير المستقل	تحليل التباين ANOVA						ملخص النموذج	المتغير التابع
Sig. t	T	الخطأ المعياري	B	حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية	Sig. F	F	df	R ²	r	قرار التوطين الاستثماري	
0.000	22.872	0.032	0.736		0.000	523.184	1	0.591	0.769		

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الموضحة في الجدول (١٢) إلى وجود علاقة تأثيرية دالة إحصائياً بين حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية وقرار التوطين الاستثماري، حيث بلغ معامل الارتباط ($r = 0.769$)، وهو ما يعكس وجود علاقة ارتباط موجبة قوية جداً بين المتغيرين. كما بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.591$)، مما يشير إلى أن ٥٩.١٪ من التباين في قرار التوطين الاستثماري يمكن تفسيره من خلال متغير حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية فقط، وهي أعلى نسبة تفسير بين الأبعاد على مستوى التحليل المنفرد.

وبالنظر إلى نتائج تحليل التباين (ANOVA)، فقد بلغت قيمة F المحسوبة (٥٢٣.١٨٤) بمستوى دلالة (Sig. = 0.000)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠١)، مما يعزز من جودة النموذج. أما على مستوى معاملات الانحدار، فقد بلغ معامل التأثير ($B = 0.736$) بقيمة (22.872) T ومستوى دلالة (Sig. = 0.000)، مما يدل على أن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية تؤدي إلى زيادة بمقدار (٠.٧٣٦) في مستوى قرار التوطين الاستثماري. وبناءً على ذلك، تُقبل الفرضية الفرعية الرابعة.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

١.٥ تمهيد

يُمثِّل هذا الفصل المحطة الختامية للدراسة، إذ يستعرض أبرز النتائج التي توصلت إليها في ضوء التحليل الإحصائي للبيانات الميدانية، مع تفسير كل نتيجة وربطها بأسبابها الموضوعية وبما طرحته الدراسات السابقة في هذا المجال. ثم ينتقل الفصل إلى عرض مجموعة من التوصيات العملية الموجهة إلى الجهات المعنية بصناعة السياسات الاستثمارية في المملكة العربية السعودية، بما يخدم تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية وترسيخ مكانة المملكة وجهةً مفضلة لرؤوس الأموال الأجنبية في إطار مستهدفات رؤية ٢٠٣٠.

٢.٥ نتائج الدراسة

كشفت نتائج التحليل الإحصائي عن وجود أثر دال إحصائياً للحوافز الاستثمارية بأبعادها الأربعة مجتمعةً على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية، إذ بلغ معامل التحديد (٠.٧٦٤) مما يعني أن منظومة الحوافز قادرة على تفسير ما نسبته ٧٦.٤٪ من التباين في قرار التوطين. ويُعزى ذلك إلى الطبيعة التكاملية للحوافز التي تعمل بوصفها منظومة متشابكة لا أدوات منعزلة، حيث يُعزز كل بُعد فاعلية البُعد الآخر ويكوّن معه حزمة جاذبة تُعَدِّل من معادلة العائد والمخاطرة في ذهن المستثمر. وتتقاطع هذه النتيجة مع ما طرحه (Kronfol & Steenbergen, 2024) من أن الحوافز تكتسب فاعليتها حين تُقدَّم في إطار منظومة متكاملة من السياسات، وتنسجم كذلك مع ما طرحه (المصري، ٢٠٢٥) حول العلاقة التبادلية بين التنافسية وتدفقات الاستثمار، وما طرحه (Ahmad, 2025) بشأن دور التنافسية الكلية في توجيه قرارات الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي.

وأظهرت النتائج أن بُعد حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية جاء في مقدمة الأبعاد من حيث الأثر على قرار التوطين، بمعامل انحدار بلغ (٠.٣٤٢) ومعامل تحديد منفرد بلغ (٠.٥٩١). ويعود ذلك إلى الطبيعة التشغيلية المباشرة لهذا البُعد، إذ تُمثِّل البنية التحتية والمناطق الاقتصادية الخاصة عنصراً ملموساً يُعابنه المستثمر ميدانياً، ويُترجم مباشرةً إلى خفض في الكلفة وتسريع في دورة الإنشاء والتشغيل. كما أن المملكة العربية السعودية شهدت في السنوات الأخيرة استثمارات ضخمة في تطوير المناطق الاقتصادية والمدن الصناعية والبنية الرقمية ضمن رؤية ٢٠٣٠، مما رفع من إدراك المستثمرين لجاذبية

هذا البُعد. وتلتقي هذه النتيجة مع ما طرحته (مداني، ٢٠٢٢) حول استراتيجية توطين المناطق الاقتصادية الخاصة في الدول الناشئة، وما طرحه (علي وآخرون، ٢٠٢٤) بشأن دور المجمعات الصناعية في رفع التنافسية السعودية، فضلاً عما يطرحه (Alturki & Al-Shammari, 2025) في تحليل التنافسية الإقليمية والتنمية المستدامة في منطقة حائل، وما طرحه (العتيبي، ٢٠٢٢) بشأن الخدمات الإلكترونية والبنية الرقمية بوصفها رافعة للتنافسية.

كما تبين أن بُعد الحوافز التنظيمية والتشريعية يحتل المرتبة الثانية في الأثر بمعامل انحدار قدره (٠.٣١٦) ومعامل تحديد منفرد بلغ (٠.٥٦٤). ويُعزى ذلك إلى أن البيئة التشريعية تُمثّل قاعدة الاستقرار التي يُؤسّس عليها أي قرار استثماري طويل المدى، إذ يحرص المستثمر الأجنبي على وجود إطار قانوني واضح وقابل للتنبؤ يحمي حقوقه ويُقلّص حالة عدم اليقين. كما أن الإصلاحات التشريعية التي شهدتها المملكة في السنوات الأخيرة أسهمت في تشكيل صورة ذهنية إيجابية عن البيئة المؤسسية، خاصة فيما يتعلق بتبسيط إجراءات التراخيص وحماية الملكية الفكرية وآليات تسوية المنازعات. وتتسجم هذه النتيجة مع ما طرحه (الذيابي، ٢٠٢٣) بشأن دور الإصلاحات التشريعية الحديثة في جذب الاستثمارات إلى المملكة، وما طرحه (حماد، ٢٠٢٥) من أن ضمانات الاستثمار في النظام السعودي والاتفاقيات الدولية تكوّن منظومة متعددة المستويات تُعزز ثقة المستثمر، فضلاً عما طرحه (Binkhamis et al., 2025) حول أطر حماية الاستثمار في المملكة العربية السعودية في إطار رؤية ٢٠٣٠.

أما بُعد الحوافز المالية فقد حلّ في المرتبة الثالثة بمعامل انحدار (٠.٢٧٤) ومعامل تحديد منفرد بلغ (٠.٥٢٤). ويُفسّر ذلك بأن الحوافز المالية تُمثّل أداة مباشرة لتخفيض كلفة الاستثمار في مراحله المبكرة، إلا أن أثرها يتراجع نسبياً عند التحليل المتعدد بفعل التداخل مع الأبعاد الأخرى، خاصة البنية التحتية التي تُقدّم منفعة جماعية أوسع نطاقاً. كما أن المستثمر الأجنبي بات يتعامل مع الحوافز المالية بوصفها أداة مهمة لكنها ليست العامل الوحيد المرجح، إذ يُولي اهتماماً متزايداً لاستدامة البيئة التشغيلية بمجملها. وتتقاطع هذه النتيجة مع ما طرحه (المصلوخي، ٢٠٢٤) بشأن أثر الحوافز على المخرجات التحفيزية، وما طرحه (Bobenič Hintošová et al., 2021) من تمييز بين الآثار المباشرة وغير المباشرة للحوافز المالية، فضلاً عما طرحه (مقبل وآخرون، ٢٠٢٥) بشأن أثر الحوافز على الولاء التنظيمي، حيث يمكن استلزام آلية تأثير الحوافز المالية على السلوك الإيجابي تجاه المنظمة بوصفها قياساً مماثلاً لتأثيرها على قرار التوطن.

وكشفت النتائج كذلك أن بُعد الحوافز الضريبية يحتل المرتبة الرابعة بمعامل انحدار (٠.٢١٨) ومعامل تحديد منفرد بلغ (٠.٤٦٠)، وهو وإن كان دالاً إحصائياً، إلا أنه الأقل أثراً نسبياً مقارنة ببقية الأبعاد. ويُعزى ذلك إلى أن الحوافز الضريبية باتت في الفكر الاستثماري المعاصر شرطاً مفترضاً لا ميزة تفاضلية، إذ يُفترض المستثمر أن أي بيئة استثمارية جاذبة تتوفر فيها حوافز ضريبية معقولة، وبالتالي فإن ما يُرجح القرار هو الأبعاد الأخرى التي تتمايز فيها الدول. كما أن التقارب النسبي بين الأنظمة الضريبية في المنطقة قلص من الميزة التفاضلية لهذا البُعد. وتلتقي هذه النتيجة مع ما طرحه (السيد، ٢٠٢١) بشأن تأثير الحوافز الضريبية على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر، وما طرحته (زيدان، ٢٠٢٢) من قراءة في قانون الاستثمار والحوافز الضريبية، وما طرحه (بوخدوني وقاسي، ٢٠٢٢) بشأن التنافسية الجبائية المشروعة، فضلاً عما طرحه (عمران، ٢٠٢٤) و (Katitas & Pandya, 2024) من أن الحوافز الضريبية تكتسب فاعلية مضاعفة في فترات الركود وتقل أهميتها النسبية في فترات الاستقرار حين تتقاطع مع أبعاد أخرى أكثر تأثيراً.

كما أظهرت النتائج أن المتوسطات الحسابية لجميع أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع جاءت ضمن فئة الدرجة المرتفعة، حيث تراوحت بين (٤.٠٧) و (٤.١٨)، وبلغ المتوسط الإجمالي للحوافز الاستثمارية (٤.١٣)، فيما بلغ متوسط قرار التوطين الاستثماري (٤.١٥). ويعكس ذلك تقديراً عالياً من قبل المستثمرين الأجانب للبيئة الاستثمارية السعودية، ويُعزى إلى ما شهدته المملكة من إصلاحات شاملة في إطار رؤية ٢٠٣٠ شملت الجوانب التشريعية والمالية والضريبية والبنوية. وينسجم ذلك مع ما طرحه (Elimam & Alattas, 2024) بشأن النمو الاقتصادي المستدام وتدفقات الاستثمار الأجنبي في المملكة، وما طرحته (المالكي، ٢٠٢٢) من ربط بين الحوافز التشجيعية للمستثمر الأجنبي ومستهدفات رؤية ٢٠٣٠.

وتبين من خلال مصفوفة الارتباط وجود علاقات ارتباط طردية قوية بين أبعاد المتغير المستقل بعضها مع بعض، ومع المتغير التابع، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين أبعاد الحوافز وقرار التوطين بين (٠.٦٧٨) و (٠.٧٦٩)، وبلغ معامل الارتباط الإجمالي (٠.٨٣٢). ويعكس ذلك التشابك البنوي بين أبعاد منظومة الحوافز، ويؤكد أن المستثمر الأجنبي يُقيّم البيئة الاستثمارية بصورة كلية لا تجزئية. وتتلاقى هذه النتيجة مع ما طرحه (Dorożyński, 2021) بشأن دور الحوافز في قرارات اختيار الموقع، وما طرحه (سميح، ٢٠٢٢) بشأن محددات بيئة الأعمال الخارجية وأثرها في قرار الاستثمار، فضلاً عما طرحه

(Jiang et al., 2022) و (Kong et al., 2021) من أن قرارات التوطين الاستثماري تتشكل ضمن منظومة معقدة من العوامل المتشابكة.

وأظهرت النتائج كذلك أن الجنسية العربية تصدر جنسيات المستثمرين الأجانب في المملكة، فيما يتوزع شكل الاستثمار بصورة شبه متوازنة بين الملكية الكاملة (٥٣.٨٪) والمشاركة (٤٦.٢٪). ويُعزى ذلك إلى الانفتاح التشريعي الذي أتاح للمستثمر الأجنبي الملكية الكاملة في معظم القطاعات، إلى جانب الروابط التاريخية والثقافية والاقتصادية بين المملكة وعدد من الدول العربية. وتتقاطع هذه النتيجة مع ما طرحه (Mohib & Carroll, 2024) و (Lee & Lee, 2021) بشأن دور العلامة الوطنية في استقطاب الاستثمارات، إذ تُعدّ المملكة قد بنت علامة وطنية متماسكة تُعزز جاذبيتها لدى المستثمرين العرب والدوليين.

كما تبين أن قطاع الخدمات والتجارة يتصدر القطاعات التي يتوجه إليها الاستثمار الأجنبي، يليه القطاع الصناعي، ثم الإنشاءات والعقار. ويعكس ذلك تنوع البيئة الاستثمارية السعودية وقدرتها على استيعاب الاستثمار في قطاعات متعددة، فضلاً عن التوجه الاستراتيجي لتنويع الاقتصاد بعيداً عن القطاعات الريعية التقليدية. وينسجم ذلك مع ما طرحته (توام وكلاخي، ٢٠٢١) بشأن الحوافز وأثرها في تحفيز الأداء عبر القطاعات المختلفة، وما طرحه (Long & Hu, 2026) بشأن قرارات اختيار المواقع للشركات الأجنبية في قطاعات بعينها كالطاقة المتجددة.

وكشفت النتائج كذلك أن المستثمرين ذوي الخبرة المتوسطة (من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات) يُمثّلون الفئة الأكبر بنسبة ٣٧.٩٪، وأن غالبية الاستثمارات تقع في الفئة المتوسطة من حيث الحجم (٥ إلى أقل من ٢٥ مليون ريال). ويعكس ذلك أن المملكة باتت تستقطب شريحة واسعة من المستثمرين المتوسطيين الذين يشكّلون قاعدة استثمارية متنوعة وقابلة للنمو. وتتقاطع هذه النتيجة مع ما طرحه (Jiang et al., 2022) بشأن قرارات الاستثمار للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر الحدود، إذ يُمثّل توطين الاستثمار المتوسط الحجم محطةً تطويرية مهمة في مسار المنشأة الاستثمارية.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي، فقد جاءت منطقة الرياض في صدارة المناطق المستقطبة للاستثمار الأجنبي بنسبة ٣٨.٧٪، تلتها المنطقة الشرقية، ثم جدة. ويُعزى ذلك إلى تركيز النشاط الاقتصادي والإداري والمالي في هذه المناطق، فضلاً عن البنية التحتية المتطورة فيها. وتلتقي هذه النتيجة مع ما طرحه (Alturki & Al-Shammari, 2025) بشأن التنافسية الإقليمية والتنمية المستدامة، إذ يبرز التفاوت الإقليمي في

استقطاب الاستثمار بوصفه ظاهرة تستدعي معالجة استراتيجية. كما تتسجم هذه النتيجة مع ما طرحته (مداني، ٢٠٢٢) بشأن استراتيجية توطين المناطق الاقتصادية، التي تُمثّل أداةً لإعادة توزيع الاستثمار جغرافياً ومعالجة التفاوت بين الأقاليم.

٣.٤ توصيات الدراسة

في ضوء ما تقدم، تطرح الدراسة جملةً من التوصيات الموجهة إلى الجهات المعنية بصناعة السياسات الاستثمارية في المملكة العربية السعودية، وذلك على النحو الآتي:

- ضرورة تبني مقارنة منظومية في تصميم الحوافز الاستثمارية بحيث تتكامل الأبعاد الأربعة (الضريبية والمالية والتنظيمية والبنوية) في حزمة واحدة موجهة لكل قطاع استثماري، مع تجنب التصميم المنعزل لكل بُعد على حدة، بما يكفل أن تعمل الحوافز بمنطق التعزيز المتبادل لا بمنطق التوازي.
- العمل على توسيع الاستثمار في تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة والمجمعات الصناعية بوصفها أعلى الأبعاد تأثيراً على قرار التوطن، مع التركيز على رفع كفاءة البنية الرقمية واللوجستية وشبكات النقل وتوفير الأراضي بشروط تفضيلية، خاصة في القطاعات ذات الأولوية ضمن رؤية ٢٠٣٠.
- مواصلة مسيرة الإصلاحات التشريعية وتعميقها، من خلال تطوير منظومة حماية الملكية الفكرية، وتسريع آليات تسوية المنازعات الاستثمارية، وتوسيع نطاق اتفاقيات حماية الاستثمار الثنائية والمتعددة الأطراف، بما يُعزز من الأمان القانوني للمستثمر الأجنبي.
- إعادة هندسة منظومة الحوافز المالية بحيث ترتبط بمؤشرات أداء واضحة وقابلة للقياس، تشمل توطين العمالة، ونقل التكنولوجيا، ونسبة المحتوى المحلي، وحجم التصدير، بدلاً من تقديم الحوافز بصورة عامة غير مشروطة.
- تطوير منظومة الحوافز الضريبية بصورة تتجاوز الإعفاءات التقليدية إلى أدوات أكثر تطوراً، مثل الائتمان الضريبي للبحث والتطوير، والإهلاك المتسارع للأصول التكنولوجية، وتوسيع شبكة اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي، بما يُحوّل البُعد الضريبي إلى ميزة تفاضلية لا مجرد شرط مفترض.
- السعي إلى معالجة التفاوت الإقليمي في استقطاب الاستثمار من خلال تقديم حوافز إضافية للمستثمرين الذين يُوطّنون استثماراتهم في المناطق الأقل نمواً، بما يُسهم في تحقيق التوازن التنموي بين المناطق، ويُعزز من التنمية الإقليمية المستدامة.

- تكثيف الجهود الترويجية لبناء العلامة الوطنية للمملكة بوصفها وجهة استثمارية متميزة، عبر منصات متخصصة في الترويج الاستثماري الدولي، وتنظيم فعاليات تستهدف المستثمرين في الأسواق المنشئة لرؤوس الأموال.
- تطوير منصة رقمية موحدة تجمع جميع الخدمات المقدمة للمستثمر الأجنبي بصورة متكاملة، بدءاً من التراخيص ومروراً بالإجراءات الجمركية والضريبية وانتهاءً بآليات تسوية النزاعات، بما يُقلص كلفة المعاملات ويُسرّع دورة الاستثمار.
- إنشاء وحدات متخصصة لرعاية المستثمر الأجنبي بعد التوطين (After-Care Units) تتولى متابعة مشاريع المستثمرين الأجانب وحل الإشكاليات التي تواجههم بصورة استباقية، بما يُعزز من ثقة المستثمر ويُحفّز إعادة استثمار الأرباح وتوسيع المشاريع.
- توجيه الحوافز نحو القطاعات الواعدة ذات القيمة المضافة العالية، كالطاقة المتجددة، والتقنية، والصحة، والصناعات التحويلية المتقدمة، بما يُسهم في تنويع قاعدة الاستثمار الأجنبي وتعميق أثره التنموي على الاقتصاد الوطني.
- تطوير نظام معلوماتي متكامل لرصد قرارات المستثمرين الأجانب ودوافعها، يُتيح متابعة فاعلية كل بُعد من أبعاد الحوافز بصورة دورية، ويوفّر قاعدة بيانات لصنّاع القرار تُمكنهم من تقييم السياسات وتعديلها وفق المستجدات.
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تصميم الحوافز الاستثمارية، عبر تشكيل لجان استشارية تضم ممثلين عن المستثمرين الأجانب، بما يكفل أن تتبثق الحوافز من فهم دقيق لاحتياجات المستثمر لا من تصورات الجهات الرسمية وحدها.
- العمل على تطوير الكوادر البشرية الوطنية وفق متطلبات الاستثمار الأجنبي، عبر برامج تدريبية متخصصة تربط مخرجات التعليم باحتياجات القطاعات المستهدفة، بما يُقلص من اعتماد المشاريع الاستثمارية على العمالة الأجنبية ويُعزز من توطین الخبرات.
- ربط منظومة الحوافز بأهداف التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، من خلال تقديم حوافز تفضيلية للمشاريع الصديقة للبيئة والمشاريع التي تُسهم في خفض البصمة الكربونية، بما يُواكب التحولات العالمية في معايير الاستثمار المسؤول.

- إجراء مراجعات دورية لمنظومة الحوافز كل ثلاث سنوات لتقييم فاعليتها ومواءمتها مع المستجدات الإقليمية والعالمية، مع تطوير الحوافز التي تثبت فاعليتها وإلغاء أو تعديل تلك التي تتراجع فاعليتها، بما يضمن استمرار تنافسية المنظومة في مواجهة الاقتصادات المنافسة.

٤.٤ الدراسات المستقبلية المقترحة

في ضوء ما تقدم، تقترح الدراسة عدداً من المسارات البحثية المستقبلية التي يمكن أن تُسهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بالحوافز الاستثمارية وقرار التوطين، وتشمل: دراسة الدور الوسيط للعلامة الوطنية في العلاقة بين الحوافز الاستثمارية وقرار التوطين، ودراسة الأثر التفاضلي للحوافز على قطاعات بعينها كقطاع الطاقة المتجددة والتقنية، ودراسة العلاقة بين الحوافز الاستثمارية واستدامة المشاريع الأجنبية في المدى الطويل، ودراسة مقارنة بين منظومة الحوافز السعودية ونظيراتها في دول الخليج العربي، ودراسة أثر الحوافز على قرارات إعادة استثمار الأرباح للمستثمرين الأجانب القائمين في المملكة.

Abstract

This study aimed to identify the impact of investment incentives, in their four dimensions represented by tax incentives, financial incentives, regulatory and legislative incentives, and infrastructure and economic zones incentives, on the foreign investor's investment localization decision in the Kingdom of Saudi Arabia in light of Vision 2030 objectives. The study relied on the descriptive-analytical approach, and the questionnaire was employed as the primary tool for data collection, where it was distributed to a convenience sample of foreign investors operating in the Saudi market, and the number of questionnaires valid for analysis reached (364) questionnaires. The data were statistically processed using the SPSS program, through simple and multiple linear regression analysis, Pearson correlation coefficient, and Cronbach's Alpha coefficient. The study concluded that there is a statistically significant impact of investment incentives with their combined dimensions on the investment localization decision, as the dimensions of the independent variable explained 76.4% of the variance in the dependent variable, and infrastructure and economic zones incentives came at the forefront of the dimensions in terms of impact, followed by regulatory and legislative incentives, then financial incentives, and finally tax incentives. The study recommended the necessity of adopting an integrated systemic approach in designing investment incentives, deepening legislative reforms, linking financial incentives to measurable performance indicators, addressing regional disparities in attracting investment, and enhancing the national brand of the Kingdom as a distinguished investment destination.

Keywords: Investment Incentives, Investment Localization Decision, Foreign Investor, Kingdom of Saudi Arabia, Vision 2030.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

✕ بوخدوني، جازية، وقاسي، ياسين. (٢٠٢٢). أثر التنافسية الجبائية المشروعة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر. مجلة دراسات جبائية، ١١(٢)، ٢١٧-٢٣٦.
<https://asjp.cerist.dz/en/article/214841>

✕ توام، زاهية، و كلاخي، لطيفة. (٢٠٢١). أثر الحوافز المادية والمعنوية في الأداء الوظيفي: دراسة ميدانية على عمال شركة سونلغازتيارت. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، مج ٢٤، ع ١٤، ٦٤٥ - ٦٦٧.
مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1173853>

✕ حماد، عثمان محمد أحمد الأمين. (٢٠٢٥). ضمانات وحوافز الاستثمار في النظام السعودي والاتفاقيات الدولية. مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، ٢٠(١)، ١-٥٢.
<https://doi.org/10.61821/v20i1.0183> <https://journals.uqsy.edu.in/index.php/uqs/article/view/254>

✕ حنيش، محمد رضا، و المهدي، شيخ. (٢٠٢٤). أثر نظام الحوافز على الاستقرار الوظيفي: دراسة ميدانية بالمنشآت الرياضية بولاية المغير. المجلة العلمية العلوم والتكنولوجيا للنشاطات البدنية والرياضية، مج ٢١، ع ٢٤، ٣٧٨ - ٣٩٠. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1536353>

✕ الذيايبي، عبد الكريم. (٢٠٢٣). الإصلاحات التشريعية الحديثة في المملكة العربية السعودية ودورها في جذب الاستثمارات. مجلة البحوث الفقهية والقانونية (جامعة الأزهر)، ٣٥(٤٣)، ١٥٨٣-١٦٣٧.
<https://doi.org/10.21608/jlr.2023.323104>
https://jlr.journals.ekb.eg/article_323104.html

✕ زيدان، زهية. (٢٠٢٢). دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: قراءة في قانون الاستثمار ٢٢-١٨. مجلة دراسات جبائية، ١١(٢)، ١٤٩-١٦٦.
<https://asjp.cerist.dz/en/article/214837>

- ✕ سميح، أحمد محمد. (٢٠٢٢). محددات بيئة الأعمال الخارجية وأثرها في قرار الاستثمار: دراسة تطبيقية على منشآت الأعمال اليمنية. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، ٣(٥)، ٤١٨-٣٨٨. <https://doi.org/10.53796/hnsj3525> <https://www.hnjournal.net/en/3-5-25>
- ✕ السيد، محمد نصر زكي. (٢٠٢١). تأثير الحوافز الضريبية على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر. المجلة القانونية (جامعة الزقازيق)، ٩(١٦)، ٥٢٥٣-٥٢٧٦. https://jlaw.journals.ekb.eg/article_191484.html
- ✕ العتيبي، خالد بن عمير. (٢٠٢٢). أثر استخدام الخدمات الإلكترونية في تحقيق القدرة التنافسية للسياحة في المملكة العربية السعودية: دراسة حالة على فنادق الخمس نجوم في مدينة الرياض. مجلة التجارة والتمويل، ١٤، ٦٦-١٠١. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1275218>
- ✕ علي، صلعودة، حساني، رقية، و خوني، رايح. (٢٠٢٤). المجمعات الصناعية ودورها في رفع القدرة التنافسية للمملكة العربية السعودية. مجلة دراسات اقتصادية، مج ١٨، ١٤، ٦٢٥ - ٦٤٣. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1467367>
- ✕ عمران، عبد الحكيم. (٢٠٢٤). الحوافز الضريبية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية. مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، ٩(٢)، ١٧٦-١٩٠. <https://asjp.cerist.dz/en/article/254463>
- ✕ فضيل، محمد محجوب سليمان. (٢٠٢٣). أثر الحوافز في تحقيق الرضا الوظيفي للعاملين: دراسة تطبيقية على مصنع سور للغزل والنسيج - شندي "٢٠٢٢-٢٠٢٣ م". مجلة القلزم العلمية، ٣٢ع، ١٦٥. 178 - مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1379449>
- ✕ المالكي، مرام بنت حسن فواز. (٢٠٢٢). الحوافز التشجيعية للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية ٢٠٣٠م [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية. <https://jilrc.com/archives/15461>
- ✕ مداني، جميلة. (٢٠٢٢). استراتيجية توطین المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الصناعية في الدول الناشئة. مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، مج ١٨، ٢٨ع، ٥٥ - ٧٤. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1251993>

✕ مدخل، خالد، و طير، عبدالحق. (٢٠٢٢). أثر نظام الحوافز علي أداء العاملين: دراسة ميدانية في شركة بالنور للصناعة والخدمات بالوادي. مجلة المالية والأسواق، مج ٩، ع ١٤، ٣٧٠ - ٣٩٢. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1265552>

✕ المصري، محمود عبد المنعم زيدان. (٢٠٢٥). العلاقة التبادلية بين مؤشر التنافسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة مصر (٢٠٠٨-٢٠٢٢). مجلة البحوث المالية والتجارية (جامعة بورسعيد)، ٢٦(١)، ٧٤٤-٧٦٩. [/https://jsst.journals.ekb.eg](https://jsst.journals.ekb.eg)

✕ المصلوخي، يوسف بن عبيد. (٢٠٢٤). أثر الحوافز على الرضا الوظيفي: دراسة ميدانية على شركة مجموعة الجمار بمدينة الرياض. مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية والقانونية، مج ٨، ملحق ، ٥٢ - ٦٨. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1517812>

✕ المطيري، ماجد غازي عبدالله، و محمود، مهند عباس مختار. (٢٠٢١). أثر الحوافز على أداء العاملين بالمنشآت الصحية: دراسة حالة مستشفى المذنب العام (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بيشة، بيشة. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1423546>

✕ مقبل، محمد سند عبدالحفيظ، صقر، زكي محمود زكي، و حجازي، جمال طاهر أبو الفتوح. (٢٠٢٥). أثر الحوافز على الولاء التنظيمي: دراسة تطبيقية على الشركة المصرية للاتصالات (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة الزقازيق، الزقازيق. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1628264>

✕ يوسف، ميسون عمر سليمان. (٢٠٢٦). أثر الحوافز في تحسين الأداء الوظيفي: دراسة حالة جهاز الدفاع المدني الفلسطيني. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، ع ٥٨، ٥٢١ - ٥٥٦. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1672613>

ثانياً: المراجع الإنجليزية

- ✕ Ahmad, S. (2025). Global competitiveness and FDI inflows in GCC with reference to Saudi Arabia: A path analysis approach. Port Said Journal of Economics (مجلة بورسعيد للبحوث الاقتصادية)، ٥(١)، ١١٦٥-١١٩٤. <https://doi.org/10.21608/psej.2025.384887.1196>
- ✕ Alturki, F., & Al-Shammari, N. (2025). Regional competitiveness for achieving sustainable development of Hail Region, Saudi Arabia. Sustainability, 17(1), Article 156. <https://doi.org/10.3390/su17010156> <https://www.mdpi.com/2071-1050/17/1/156>
- ✕ Alturki, F., & Al-Shammari, N. (2025). Regional competitiveness for achieving sustainable development of Hail Region, Saudi Arabia. Sustainability, 17(1), Article 156. <https://doi.org/10.3390/su17010156> <https://www.mdpi.com/2071-1050/17/1/156>

- ☒ Binkhamis, N., Alhussain, A., & Naji, M. (2025). Sustaining foreign direct investment in Saudi Arabia: An analysis of investment protection frameworks and their impact on economic growth within Vision 2030. *Sustainability*, 17(19), Article 8845. <https://doi.org/10.3390/su17198845> <https://www.mdpi.com/2071-1050/17/19/8845>
- ☒ Binkhamis, N., Alhussain, A., & Naji, M. (2025). Sustaining foreign direct investment in Saudi Arabia: An analysis of investment protection frameworks and their impact on economic growth within Vision 2030. *Sustainability*, 17(19), Article 8845. <https://doi.org/10.3390/su17198845> <https://www.mdpi.com/2071-1050/17/19/8845>
- ☒ Bobenič Hintošová, A., Sudzina, F., & Barlašová, T. (2021). Direct and indirect effects of investment incentives in Slovakia. *Journal of Risk and Financial Management*, 14(2), 56.
- ☒ Dorożyński, T. (2021). Do investment incentives matter in multinational enterprises location choices? The case of the Lodz Province. *Studia Prawno-Ekonomiczne*, (119), 211-229.
- ☒ Elimam, H., & Alattas, M. (2024). A dynamic analysis of sustainable economic growth and FDI inflow in Saudi Arabia using ARDL approach and VECM technique. *Energies*, 17(18), Article 4663. <https://doi.org/10.3390/en17184663> <https://www.mdpi.com/1996-1073/17/18/4663>
- ☒ Elimam, H., & Alattas, M. (2024). A dynamic analysis of sustainable economic growth and FDI inflow in Saudi Arabia using ARDL approach and VECM technique. *Energies*, 17(18), Article 4663. <https://doi.org/10.3390/en17184663> <https://www.mdpi.com/1996-1073/17/18/4663>
- ☒ Jiang, G. F., Reuer, J. J., Southam, C., & Beamish, P. W. (2022). The impact of initial public offerings on SMEs' foreign investment decisions. *Journal of international business studies*, 53(5), 879-901.
- ☒ Katitas, A., & Pandya, S. (2024). Investment incentives attract foreign direct investment: Evidence from the great recession. *Public Choice*, 200(1–2), 323–345. <https://doi.org/10.1007/s11127-024-01158-0>
<https://link.springer.com/article/10.1007/s11127-024-01158-0>
- ☒ Katitas, A., & Pandya, S. (2024). Investment incentives attract foreign direct investment: Evidence from the great recession. *Public Choice*, 200(1–2), 323–345. <https://doi.org/10.1007/s11127-024-01158-0>
<https://link.springer.com/article/10.1007/s11127-024-01158-0>
- ☒ Kong, Q., Peng, D., Ruijia, Z., & Wong, Z. (2021). Resource misallocation, production efficiency and outward foreign direct investment decisions of Chinese enterprises. *Research in International Business and Finance*, 55, 101343.
- ☒ Kronfol, H., & Steenbergen, V. (2024). The role of incentives in investment promotion. OECD Publishing. <https://doi.org/10.1787/e3338264-en>
https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2024/12/the-role-of-incentives-in-investment-promotion_f27f6ff4/e3338264-en.pdf
- ☒ Kronfol, H., & Steenbergen, V. (2024). The role of incentives in investment promotion. OECD Publishing. <https://doi.org/10.1787/e3338264-en>
https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2024/12/the-role-of-incentives-in-investment-promotion_f27f6ff4/e3338264-en.pdf
- ☒ Lee, R., & Lee, Y. I. (2021). The role of nation brand in attracting foreign direct investments: a case study of Korea. *International Marketing Review*, 38(1), 124-140.

- ☒ Long, L., & Hu, J. (2026). Multi-Objective Particle Swarm Optimization for Site Selection and Policy Subsidy Maximization of Foreign Renewable Energy Enterprises in the United States. *Artificial Intelligence and Machine Learning Review*, 7(2), 54-69.
- ☒ Mohib, A. A., & Carroll, C. (2024). Nation branding as a tool to attract foreign direct investments: a case study of Qatar. *Place Branding and Public Diplomacy*, 20(3), 363-377

الملاحق

استمارة استبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أخي الكريم / أختي الكريمة

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحثين بإجراء دراسة حول قياس أثر الحوافز الاستثمارية على قرار توطين الاستثمار ورفع تنافسية المملكة: دراسة ميدانية على المستثمرين في القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية

ونظراً لما لديكم من المعرفة العلمية والخبرة العملية ذات الصلة بموضوع البحث، نأمل الحصول منكم على العون والمساعدة في توفير المعلومات المناسبة لأغراض البحث، من خلال التكرم بإبداء رأيكم بالتأشير على الإجابة المناسبة من وجهة نظركم.

وأتقدم لحضراتكم بجزيل الشكر والتقدير للمساهمة في جهدكم في تعبئة هذا الاستبيان علماً أن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها منكم ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم لغير أغراض هذا البحث، وسوف أزودكم بنتائج هذه الدراسة حال اكتمالها إن شاء الله.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

أولاً: البيانات الشخصية

- ١- جنسية المستثمر ☐ عربية ☐ آسيوية ☐ أمريكية ☐ أوروبية ☐ أخرى
- ٢- المسمى الوظيفي ☐ مالك / شريك ☐ مدير عام / تنفيذي ☐ مدير استثمار / مالي ☐ مستشار / ممثل قانوني
- ٣- سنوات الخبرة في السوق السعودي ☐ ٥ سنوات فأقل ☐ من ٥ - ١٠ سنوات ☐ من ١٠ - ١٥ سنة ☐ ١٥ سنة فأكثر
- ٤- حجم الاستثمار ☐ ٥ مليون ريال فأقل ☐ ٥ - ٢٥ مليون ريال ☐ من ٢٥ - ١٠٠ مليون ☐ ١٠٠ مليون ريال فأكثر
- ٥- القطاع الاستثماري ☐ الصناعي ☐ الخدمي والتجاري ☐ الإنشاء والعقار ☐ التقنية والاتصالات ☐ الصحي والتعليمي
- ٦- المنطقة الجغرافية ☐ الرياض ☐ المنطقة الشرقية ☐ جدة (مكة المكرمة) ☐ المنطقة الجنوبية ☐ المنطقة الغربية والشمالية
- ٧- شكل الاستثمار ☐ ملكية كاملة ☐ ملكية مشتركة

ثانيا محاور الاستبيان

✿ المحور الأول: الحوافز الاستثمارية، ضع إشارة (√) في المربع المناسب لاختيارك:

معارض بشدة	معارض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	البعد
الحوافز الضريبية					
					تُسهّم الإعفاءات الضريبية المقدمة في المملكة في تخفيض الأعباء المالية على المستثمر الأجنبي.
					تُحفّز التخفيضات الجمركية على المدخلات الإنتاجية قرار توطین الاستثمار.
					تُعزز اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي ثقة المستثمر في البيئة الضريبية السعودية.
					تتسم المنظومة الضريبية في المملكة بالوضوح والاستقرار.
					يُسهّم الإهلاك الضريبي المتسارع للأصول الرأسمالية في تشجيع الاستثمار.
					تتوافق الحوافز الضريبية في المملكة مع المعايير الدولية للتنافسية الجبائية.
					تُسهّم الحوافز الضريبية في رفع العائد المتوقع على رأس المال المستثمر.
الحوافز المالية					
					تُقدّم الجهات الحكومية السعودية منحاً مباشرة تُحفّز توطین الاستثمار.
					تُسهّم القروض الميسّرة في تقليل كلفة التمويل بالنسبة للمستثمر الأجنبي.

معارض بشدة	معارض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	البعد
					تُوفّر ضمانات الائتمان غطاءً مناسباً لمخاطر التمويل الاستثماري.
					تُسهّم برامج الدعم المالي الحكومية في تشجيع المستثمرين على التوسع.
					يُتاح للمستثمر الأجنبي الوصول إلى مصادر تمويل تفضيلية في القطاعات المستهدفة.
					تُقَدّم الصناديق السيادية السعودية فرصاً للشراكة في رأس المال.
					تُسهّم الحوافز المالية في تقليص فترة استرداد رأس المال المستثمر.
الحوافز التنظيمية والتشريعية					
					تُسهّم الإصلاحات التشريعية الحديثة في تبسيط إجراءات تأسيس الاستثمار.
					تُوفّر النوافذ الموحدة بيئةً إجرائيةً ميسرةً للمستثمر الأجنبي.
					تتميّز منظومة حماية الملكية الفكرية في المملكة بالفاعلية.
					تكفل أنظمة تسوية المنازعات الاستثمارية حماية حقوق المستثمر الأجنبي.
					تتسم أنظمة العمل في المملكة بالمرونة الملائمة لمتطلبات الاستثمار.
					تُسهّم اتفاقيات حماية الاستثمار الثنائية في تعزيز الأمان القانوني.

معارض بشدة	معارض	محايد	أوافق بشدة	أوافق	البعد
					تُوفّر التشريعات السعودية ضمانات كافية ضد المخاطر غير التجارية.
حواجز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية					
					تُوفّر المناطق الاقتصادية الخاصة بيئة استثمارية متكاملة وجاذبة.
					تتسم البنية الرقمية في المملكة بالكفاءة العالية والشمول.
					تُسهم شبكات النقل واللوجستيات في خفض كلفة العمليات الاستثمارية.
					يُنّاح للمستثمر الأجنبي الحصول على الأراضي بشروط تفضيلية.
					تُقدّم المجمعات الصناعية خدمات مشتركة تُعزز كفاءة التشغيل.
					تُوفّر شبكات الطاقة والمرافق العامة إمدادات موثوقة للمشروعات.
					تُسهم البنية اللوجستية المتطورة في النفاذ إلى الأسواق الإقليمية.

✿ المحور الثاني: توطين الاستثمار ورفع تنافسية المملكة، ضع إشارة (√) في المربع المناسب لاختيارك:

المبعد	أوافق بشدة	أوافق	محايد	معارض بشدة	معارض بشدة
تُعدّ المملكة وجهة استثمارية مفضلة مقارنة بالبدائل الإقليمية المتاحة.					
تُسهّم الحوافز المقدمة في ترجيح قرار التوطن داخل المملكة.					
أعترم التوسع في استثماراتي داخل المملكة خلال السنوات القادمة.					
تُتيح البيئة الاستثمارية السعودية إعادة استثمار الأرباح بثقة.					
تتسجم استراتيجيتي الاستثمارية مع مستهدفات رؤية ٢٠٣٠.					
يُمثّل توطين الاستثمار في المملكة قراراً استراتيجياً طويل المدى.					
تتوفر في المملكة ضمانات كافية لاستمرارية المشروع الاستثماري.					
تُسهّم الحوافز السعودية في تقليص حالة عدم اليقين الاستثماري.					
يُتيح السوق السعودي فرصاً تنافسية تفوق الأسواق المنافسة.					
أوصي شركائي بتوطين استثماراتهم في المملكة العربية السعودية.					

المعارض بشدة	معارض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	البعد
					تتسم بيئة الاستثمار السعودية بالقابلية للتنبؤ على المدى البعيد.
					تتفوق المنظومة الاستثمارية السعودية على نظيراتها في دول مماثلة.

مع خالص التقدير والاحترام

Mid Ocean University

College of Management

Department of Business Administration



**The Impact of Investment Incentives on the
Investment Localization Decision of Foreign
Investors in the Kingdom of Saudi Arabia in Light of
Vision 2030**

Prepared by:

**Main supervisor/
Dr. Al-Faisal Abdelhamid**

**Second supervisor/
Dr. Fayez Jarad**

٢٠٢٦ — ١٤٤٨